الاقتصاد المُشتَبِك في فلسطين المحتلة

د. علاء الترتير[1]

مقدمة

تشكل حالة الأرض الفلسطينية المحتلة مثالاً رئيسياً للبحث والتوسع في ديناميكيات نظريات السياسة المُشتَبِكَة والحراك الاجتماعي من منظور تاريخي ومعاصر في آن واحد. إذ أن سياسات الاستعمار والاحتلال والتجزئة والتطهير العرقي والسلب التي يتعرض لها الفلسطينيين، ومقاومتهم وتصديهم المستمر لتلك السياسات، تجعلهم مجتمع حراك اجتماعي. فمن خلال مقاومة مختلف أشكال الهيمنة والاحتلالات العسكرية والسلطات القمعية لعشرات السنوات، راكم الفلسطينيون عدة حلقات اشتباكية وانخرطوا في جهد اشتباكي جمعي لإنجاب الثورة الفلسطينية. ولكن شكل وخصائص وأهداف هذه الثورة قد تغيرت وتبدلت بشكل جذري على مر السنوات، وتحديداً بعد توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993. بتوقيع تلك الاتفاقية، فقد أعلنت حركة التحرر الفلسطينية بداية النهاية للمشروع الوطني الفلسطيني،[1] وتحولت مؤسسات الثورة تدريجياً إلى بيروقراطية يديرها جسم وليد ولا يتمتع بالسيادة، ألا وهو السلطة الفلسطينية.

وقد عانت هذه المؤسسات من أزمة شديدة في الهوية، مما أثر على عملها وفعاليتها. ولكن بالرغم من ذلك، فقد أحدث مجرد وجودها تغييرات فيما يتعلق بكيفية فهم استعمار الأرض الفلسطينية وكيفية بناء الحركات الاجتماعية وحركات المقاومة. وقد نتج عن موقف السلطة الفلسطينية السياسي البراغماتي، وغياب الرؤية لاقتصاد مستدام ذاتياً، ومنح الأولوية للمطالب الأمنية الإسرائيلية، عدد من المخرجات: تآكل تدريجي لشرعية السلطة الفلسطينية، واعتماد تام على المساعدات الدولية، واعتماد إجباري على الاقتصاد الإسرائيلي، وتحولات استبدادية في طبيعة وشكل السلطة الفلسطينية وفي عمليات قواتها الأمنية. وبالتالي، أصبحت مؤسسات السلطة الفلسطينية عبئاً على الشعب الفلسطيني وأضافت طبقة قمعية جديدة. وتعرض الشعب الفلسطيني للعزل والتهميش من عملية اتخاذ القرار الوطنية، في حين تولى عدد قليل من النخبة، بصورة غير ديمقراطية وغير مشروعة، تمثيل الشعب الفلسطيني. وقد شكل مزيجاً من هذه العوامل حلقات اشتباكية بين الفلسطينيين وقيادتهم المدعية للتمثيل في العشرين سنة المنصرمة.

وتكرست عملية العزل والتهميش للفلسطينيين شعباً على وجه الخصوص في حقبة الفياضية.[2] ويستخدم مصطلح الفياضية هنا، في إشارة إلى رئيس الوزراء الفلسطيني السابق سلام فياض، لوصف أسلوب الحكم والحوكمة وعملية بناء الدولة في الضفة الغربية المحتلة من العام 2007 لغاية عام 2013. وتعتبر الفياضية استراتيجية لبناء الدولة من خلال الحكم الرشيد، وهي نتاج مباشر لحالة الاعتماد على المساعدات الدولية ولضعف السلطة الفلسطينية ولمحدودية الخيارات السياسية المتوفرة للفلسطينيين. والفياضية أيضاً هي نتاج لديناميكيات محلية، بالرغم من تمويلها ورعايتها من مصادر خارجية، وقد تأثرت الفياضية بشكل كبير بمنظور المانحين واشتراطات التمويل.[3] وهدفت إلى تأسيس احتكار "ويبري" (في إشارة إلى ماكس ويبر) للعنف في الجانب الأمني، وأجندة نيوليبرالية متماشية مع وصفات ما بعد إجماع واشنطن في الجانب الاقتصادي. ويعتبر الاثنان ركيزتان أساسيتان للدولة الفلسطينية من المنظور الفياضي، بالرغم من وجود الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الداخلي الفلسطيني.

وعليه فقد قررت السلطة الفلسطينية وإسرائيل والمجتمع الدولي أن الطريق الأفضل والوحيد لبناء الدولة هو من خلال أربع ركائز أساسية تتمثل في إصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون، وبناء مؤسسات سلطة فلسطينية تخضع للمساءلة، وتوفير خدمات عامة فعالة، وتحقيق النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص في ظل نظام اقتصاد حر.[4] وبكلمات فياض نفسه، الفياضية هي عبارة عن "التركيز على إنشاء مؤسسات متينة، موجهة وفق مبادئ الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتقديم الفعال للخدمات العامة."[5] ويحتفي البعض بإصلاحات فياض ويجادلوا أن أداء السلطة

[1] علاء الترتير هو مستشار البرامج في الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، وباحث مشارك في مركز دراسات الصراع والتنمية وبناء السلام (CCDP) في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية (IHEID) في جنيف، سويسرا.

الفلسطينية المحسن قد ساهم في عملية بناء السلام وتحسين حياة الفلسطينيين،[6] غير أن هنالك من يجادل أنها أدامت الاحتلال وأعادت هندسة وتشكيل أجزاء من المجتمع الفلسطيني وأنشأت نخبة سياسية اقتصادية جديدة وساهمت في حرف الأهداف الوطنية عن مسارها الشعبي الجمعي.[7]

وخلال حقبة الفياضية، وتحديداً بعد الثورات العربية، واجه الفلسطينيون صعوبة في الحشد والعمل بجماعية، وفي الحالات التي تمكنوا فيها من ذلك، كانت أعمالهم الجماعية غير مستدامة.[8] ويُعزى ذلك بشكل كبير إلى التحولات السلطوية القمعية في أجهزة الأمن الفلسطينية، كما ويعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب، بما فيها استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية، والافتقار لقيادة شرعية تمثل الشعب، وعواقب الأجندة الاقتصادية النيوليبرالية، وفشل المساعدات الدولية. ولكن، كما يقول آدم هنية، بالرغم من النجاح النسبي للمشروع الفياضي النيوليبرالي في تفكيك الحركات الاجتماعية،

> سيكون من الخطأ افتراض أن المشروع لديه قدرة دائمة على تهدئة الشعب الفلسطيني، حيث تعمل هذه الهيكليات النيوليبرالية بعدة طرق على تقويض ظروف وجودها. وتحديداً، قد أوضحت دور السلطة الفلسطينية لدرجة لم نشهدها سابقاً في الضفة الغربية.[9]

ويعتبر انبعاث حركة الشباب في العام 2011 مثالاً مباشراً على مواجهة سياسات السلطة الفلسطينية والظروف الاقتصادية الصعبة. ويعتبر كشف وتعرية الأدوار الحقيقية للسلطات من خلال الأعمال الاشتباكية الجماعية للمعارضين منسجما مع نظريات السياسة المشتبكة.

كما وتوجد عدة تحديات سياسية واقتصادية مشتركة بين فلسطين والعالم العربي، كما ظهر جليا بعد الثورات العربية في العام 2011، [10] ولكن بقي الفلسطينيون صامتون إلى حد كبير وفشلوا في التجمهر ضد النظام أو طبقات القمع والكبح أو السياسات الاقتصادية النيوليبرالية. وبالبناء على الأسس النظرية للسياسة المشتبكة المقدمة لاحقاً، يجادل هذا الفصل أنه بعد الثورات العربية في العام 2011، شكلت المظاهرات السياسية و/أو الاقتصادية في فلسطين المحتلة حلقات اشتباكية، ولكنها فشلت في التحول إلى حركة اجتماعية مستدامة. وتحديداً، تشكل المظاهرات ضد سياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية وقطاع المساعدات الدولية والإطار الاقتصادي لاتفاقية أوسلو، أحد أشكال العمل الجماعي المشتبك والذي ينضم فيه مختلف الأطراف لمواجهة السلطات والنخبة فيما يتعلق بمزاعمهم بحق التمثيل. وقد نتجت هذه الأعمال الجماعية المشتبكة عن فرص سياسية أو معيقات أو تهديدات حثت المشاركون الذين يفتقرون للموارد على العمل. ولكن لم تحظى هذه الأعمال الجمعية المشتبكة "بدعم من شبكات اجتماعية مبنية بشكل جيد ومؤطرة ثقافيا وموجهة بأجندة عملية،"[11] وبالتالي، لم تسمح لهذا الشكل من الاشتباك بأن يؤدي إلى تفاعل مستدام مع المعارضة. وبكلمات أخرى، لم يتطور هذا الفعل الاشتباكي الجمعي إلى حركة اجتماعية للحقوق السياسية والاقتصادية.

وعليه، بعد الثورات العربية في العام 2011، أشارت المظاهرات ضد السلطات القمعية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن حركة ما كانت في طور النشأة، ولكن فشلت هذه المظاهرات في البناء على شبكات اجتماعية أو غايات مشتركة أو أطر ثقافية، وفشلت في بناء التضامن من خلال هيكليات رابطة وهويات جماعية للحفاظ على تحديات وأفعال جماعية متصاعدة. ووفقاً للإطار النظري للسياسة المشتبكة الذي طوره سيدني تارو، فقد فشلت المظاهرات والاحتجاجات في التحول إلى "تحديات جماعية، قائمة على غايات مشتركة وتكافل اجتماعي، في تفاعل مستدام مع النخبة والمعارضة والسلطات."[12]

وعلى المستوى النظري، يهدف هذا الفصل إلى استخدام حالة فلسطين للتوسع في ديناميكيات نظريات السياسة المشتبكة من خلال النظر في فكرة الاقتصاد المشتبك. أما على المستوى العملي، يهدف هذا الفصل إلى مناقشة تبعات النموذج النيوليبرالي خلال حقبة الفياضية خصوصا ومشكلتها كأحد الأسباب الجذرية المسببة للاشتباك. وفضلاً عن ذلك، سيوفر هذا الفصل نقداً لقطاع المساعدات الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي يشكل مصدراً للاشتباك، من خلال بحث الأدبيات الأكاديمية والنشاط الفعلي على مستوى الشارع. وأخيراً، سيطرح هذا الفصل فكرة الاقتصاد المقاوم كنموذج قائم على مفاهيم السياسة المشتبكة والفعل الجماعي المشتبك. ويواجه هذا النموذج البديل السلطات القمعية وطبقات القمع المتعددة بهدف عكس حالة اللاتنمية أو التنمية العكسية وتحقيق الحقوق الاقتصادية كأحد أشكال تحقيق حق تقرير المصير. ونجادل هنا أن هذا المزيج من مفاهيم نظريات السياسة المشتبكة والأبعاد العملية

لنموذج الاقتصاد المقاوم، يشكل المساهمة الأصيلة لهذا الفصل في العمل البحثي. ويجري ذلك من خلال جهد أولي، مقدم هنا، للبحث مفهوم الاقتصاد المشتبك.

تأطير وتنظير السياسة المشتبكة والاقتصاد المشتبك

يمكن تعريف السياسة المشتبكة بأنها "ما يحدث حين تتوحد جهود الفاعلين في مواجهة النخبة والسلطات ضد ادعاءات ومزاعم التمثيل."[13] وتنشأ السياسة المشتبكة كتعبير عن "الفرص والمعيقات السياسية المتغيرة [والتي] تخلق محفزات للقيام بالعمل والفعل لأطراف يفتقرون للموارد لوحدهم."[14] وتظهر أشكال السياسة المشتبكة "عند التعرض للتهديدات وظهور الفرص السياسية، وعند توفر الحلفاء ، وعند تعرية مكامن ضعف السلطات."[15] ويقاوم الشعب المقموع من خلال ذخيرة ورصيد من الأفعال المشتبكة، والتي تتوسع عبر الابتكار وتكنولوجيا التشبيك. وتؤدي السياسة المشتبكة القائمة على هذه الذخيرة من الأفعال المشتبكة إلى تفاعل مستدام مع المعارضين والحركات الاجتماعية حين تحظى "بالدعم من شبكات اجتماعية مبنية بشكل جيد ومؤطرة ثقافيا وموجهة بأجندة عملية."[16]

وفقاً لنظريات السياسة المشتبكة، يعتبر الفعل الجمعي الاشتباكي أساس الحركات الاجتماعية والمظاهرات والثورات والانتفاضات. ويمكن أن يكون الفعل الجمعي الاشتباكي "موجز أو مستدام، أو ممأسس أو مدمر، أو روتيني أو دراماتيكي،"[17] ولكنه يصبح اشتباكياً حين "يستخدمه أشخاص يفتقرون لإمكانية وصول منتظمة لمؤسسات ممثلة ، ويتصرفون بطرق تواجه وتتحدى الآخرين أو السلطات بشكل أساسي."[18] وتحديداً، الأشكال المشتبكة من العمل الجماعي "تجمع الناس العاديين في مواجهة مع من يعارضونهم من نخبة وسلطات."[19] ويمكن تطوير هذه الأفعال الجمعية الاشتباكية إلى مستوى الحراكات الاجتماعية إذا شملت مواجهات جماعية متصاعدة والبناء على الشبكات الاجتماعية والغايات المشتركة والأطر الثقافية والبناء على التضامن من خلال هيكليات رابطة وهويات جماعية للحفاظ على العمل الجماعي.[20]

وبالتالي، كما يحاجج سيدني تارو، "بدلاً من تعريف الحركات الاجتماعية كتعبير عن التطرف والعنف والحرمان، من الأفضل تعريفها كمواجهات جماعية قائمة على غايات مشتركة وتضامن اجتماعي في تفاعل مستدام مع النخبة والمعارضين والسلطات."[21] وفي ظل التغير في الفرص والمعيقات السياسية أو التهديدات، ينخرط الأشخاص في السياسة المشتبكة من خلال

> توظيف الفعل الجماعي بشكل استراتيجي وخلق فرص سياسية جديدة ليستخدمها آخرون في دوائر موسعة من الاشتباك. وحين تدور صراعاتهم حول أقسام أوسع من المجتمع، وحين يجمع الناس حول رموز ثقافية موروثة، وحين يبنون على شبكات اجتماعية مكثفة وهيكليات رابطة أو يقيمونها، ستؤدي هذه الحلقات من الاشتباك إلى تفاعل مستدام مع المضادين في حراكات اجتماعية.[22]

ويشير هذا إلى أن السياسة المشتبكة "منقوشة ثقافياً ويتم التواصل بشأنها اجتماعياً."[23] كما ويعكس ذلك مركزية فكرة مخزون الأنشطة الاشتباكية والحراكات الاجتماعية كمجموعات معرفية بشأن روتينيات محددة في تاريخ وتقاليد أمة ما.

وعدا عن طريقة تفاعل الحركات الاجتماعية مع نظريات السياسة المشتبكة، يعتبر مفهوم حلقات الاشتباك من العناصر الأساسية الأخرى في نظريات السياسة المشتبكة. ويثني باينن وفايرل على تارو لتطويره هذا المصطلح وتعريفه بأنه "عملية منهجية يتم من خلالها تشكيل وحشد وانحدار الحركات الاجتماعية بسبب الفرص السياسية، والابتكارات في أشكال الاشتباك، والتعبير الناجح عن أطر العمل الجماعي، وتعايش الأنشطة المنظمة وغير المنظمة، وازدياد التفاعل بين المتحدين والسلطة المشكّلة."[24]

ولكن تعتبر مفاهيم الاشتباك هذه محل شك من ناحية نظرية وعملية، آخرها كان في النسخة المحررة من *الحركات الاجتماعية والحشد والمواجهة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا* التي حررها جويل باينن وفريدريك فايرل. حيث يقولا أن فكرة تيلي بشأن مخزون الفعل الجماعي تربط منطق الفعل بمنطق السياق، ويقولا أيضاً أن مفهوم المخزون "يفترض أيضاً عالم من المعاني المشتركة قبل الحشد."[25] ويشمل "روتينيات يتم تعلمها ومشاركتها وتنفيذها من خلال عملية اتخاذ خيار مقصودة نسبياً."[26] كما ويعتبر المخزون "حزمة أدوات من الرموز والقصص والطقوس والمنظورات العالمية التي قد يستخدمها الأشخاص بأشكال مختلفة لحل أنواع مختلفة من المشاكل."[27] ولكن ربما الأهم من ذلك هو أن باينن وفايرل يقولا أن "تحليل المخزون يسمح لنا بفحص التوقعات والمنظورات والتعريفات الذاتية للأطراف المواجهين وكيفية

اتخاذهم موقف في الساحة السياسية." وأخيراً، تؤدي فكرة المخزون للعمل الاشباكي إلى منظور ديناميكي بشأن العمل الجماعي "وتيسر تبني منظور ذو علاقة بشأن السياسة المشتبكة. وتعتبر أكثر أهمية في سياقات الاستبداد حين يتعرض النشطاء إلى سلوك السلطة التعسفي والعنيف بشكل أكبر."[28] وهذه هي الحالة في فلسطين، تحديداً في حقبة الفياضية، حيث ترسخت التحولات الاستبدادية في طبيعة السلطة الفلسطينية وممارساتها وسياساتها.[29]

في هذه السياقات المستبدة، من الضروري النظر إلى "السياسة تحت الطاولة" كما يقول ستيفن هيديمان.[30] ويشير هذا إلى فهم أفضل لأشكال وتحولات النظام المستبد وكيفية عمل الأنشطة الجماعية، حيث "تواجه المواجهة معيقات كبيرة، ويصبح البعد الجماعي للمظاهرات أكثر تحدياً، وتنتشر الأجهزة الأمنية في كل مكان."[31] ويؤكد هذا التوسع المفاهيمي والنقد أن "مخزون الاشتباك والشبكات الاجتماعية والأطر الثقافية تخفض تكلفة جمع الأشخاص في عمل جماعي، وتبعث الثقة لديهم بأنهم ليسوا وحدهم وتعطي قيمة أكبر لمطالبهم."[32]

ويوفر باينن وفايرل والمؤلفون المساهمون في النسخة المحررة آنفة الذكر نقداً بناءً للأفكار والمفاهيم التي يطرحها ماكآدم وتارو وتيلي.[33] ويتوسعوا في أفكار هؤلاء المؤلفين باستخدام أدلة عملية من الشرق الأوسط بعد ثورات سنة 2011. وهم محقون في الإشارة إلى أن النموذج المفاهيمي الذي راجعه تارو ومكآدم وتيلي "هو أنسب لدراسة عمليات الحشد والمواجهة الاجتماعية والسياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من استخدام النظريات الكلاسيكية للحركات الاجتماعية و نماذج العملية السياسية."[34] وتبريرهم لهذا الاستنتاج العام يقوم على عدة أسباب: (1) تعمل غالبية الحركات الاجتماعية في الشرق الأوسط في الفراغات التي يخلفها الاستبداد المتواصل الذي يخضعها إلى درجات مختلفة من الإكراه ويعرض عليها مجالات قليلة للحشد، (2) تتمتع عدة حركات اجتماعية بموارد محدودة وتنظيم رسمي ضعيف، (3) عادة ما تعتمد الحركات الاجتماعية على شبكات غير رسمية ومخزون مبتكر للحشد. وتتكرر هذه الملاحظات في حالة فلسطين، تحديداً بعد الثورات العربية. ويناقش هذا الفصل أنه يمكن لحالة فلسطين أن تضيف بعد إضافي لديناميكيات نظريات السياسة المشتبكة من خلال الخصوصية الإضافية وتعقيد الظروف الاستعمارية وطبقات القمع المتعددة التي تعرض ولا يزال يتعرض لها الفلسطينيون. وفضلاً عن ذلك، تؤكد حالة فلسطين على أهمية التهديد الجماعي المرتقب بدلاً من "الفرصة" كحافز للعمل.[35]

وتقع حالة فلسطين ضمن سياق الشرق الأوسط الأوسع هذا وتفاعله مع نظريات السياسة المشتبكة. وكما يقول آدم هنية، مسألة فلسطين "لا يمكن تقليصها إلى مجرد مسألة إنسانية أو مسألة تحرير وطني، فهي محور أساسي من الصراع الأوسع ضد التنمية غير المتوازنة والسيطرة على الثروة في كافة أنحاء الشرق الأوسط."[36] ويمكننا أن نجد توظيف المفاهيم الكلاسيكية لنظرية الحركات الاجتماعية في حالة فلسطين-إسرائيل في عمل أمل جمال[37] وإيتان أليمي[38] وإليزابيث مارتو[39] وجولي نورمان[40] ووينديي بيرلمان[41]، ولكن كان أكبر قصورهم، وفقاً لباينن وفاريل، يكمن في محدودية نظرتهم النقدية للمفاهيم الكلاسيكية لنظرية الحركات الاجتماعية. وفضلاً عن ذلك، لا تعتبر الحركات الاجتماعية والحركات من أجل تقرير المصير متماثلة، وخضوعها أمام الاستعمار يضيف طبقة جديدة من التعقيد والتشابك لا تزال غير مستوعبة بالشكل الكافي في الديناميكيات الكلاسيكية لنظرية الحركات الاجتماعية.

يناقش ويحاجج هذا الفصل أن مفاهيم السياسات المشتبكة وديناميكياتها وعملياتها وأدواتها تنطبق أيضاً على المجال الاقتصادي. والمظاهرات السياسية لها أبعاد تتعلق بالاقتصاد السياسي، وغالباً ما يشار لأسباب اقتصادية خلف نشوء المواجهة السياسية. وتظهر العلاقة بين السياسة والاقتصاد جلية في اندلاع الثورات العربية. وتعتبر المظاهرات القائمة على مبررات اقتصادية أحد الأشكال الاشتباكية للعمل الجماعي والتي تتضارب من حيث المبدأ مع السلطات والنخبة وسياساتهم الاقتصادية، والتي لها أبعاد وتبعيات سياسية لها تأثير كبير على الحياة اليومية للمواطنين. ويمكن أن تؤدي التغيرات في القمع، بدلاً من الفرص، إلى المواجهة. ولا تعتبر الأعمال الجماعية الاشتباكية التي تأخذ شكل المقاومة مجرد مظاهرات، مثلاً، ضد سياسات الخصخصة أو قوانين الضرائب أو التضخم أو معدلات البطالة العالية. بل لديها قواعدها السياسية التي تواجه، من بين أمور أخرى، فعالية السلطات الحاكمة والسياسات المقترحة أو المفروضة في غالبية حالات المؤسسات المالية الدولية من خلال "أجندات الإصلاح" الخاصة بهم. وكانت الحزم الاقتصادية النيوليبرالية التي تبنتها الحكومات العربية قبل الثورات العربية واحدةً من أهم أسباب اندلاع الثورات التي تحمل مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية. وبالتالي، تسلط مركزية البعد الاقتصادي السياسي في نظريات السياسة المشتبكة الضوء على شكل آخر من أشكال المواجهة في البعد الاقتصادي، والذي أشير إليه في هذا الفصل بالاقتصاد المشتبك.

يستخدم هذا الفصل حالة فلسطين، تحديداً بعد الثورات العربية، لإعمال والتوسع في فكرة الاقتصاد المشتبك كخاصية رئيسية ومميزة في نظريات السياسة المشتبكة. ويستخدم أمثلة عملية قائمة للمساهمة في التوسع في الحوارات النظرية. وبالتالي، يعرف هذا الفصل الاقتصاد المشتبك من خلال مفهوم اقتصاد المقاومة والصمود [42] – نموذج بديل بدأ بالظهور كمخرج من حلقات الاشتباك والأفعال الجماعية الاشتباكية.[43] وكما يناقش هذا الفصل لاحقاً، يقوم على النموذج على مواجهة النيوليبرالية كعلاج لحل التدهور الاقتصادي والتنمية العكسية (اللاتنمية).[44] ويقدم هذا النموذج مفاهيم الحرية والكرامة كأجزاء لا تتجزأ من ممارسة تقرير المصير وفي إحراز الحقوق الاقتصادية والحصول عليها. وبالتالي، يقوم هذا النموذج بشكل رئيسي على مواجهة سلطات القمع والاضطهاد والاستبداد المتعددة. ولا يعتبر هذا النموذج ومفهوم الاقتصاد الجدلي مقتصراً أو محدوداً بالحالة الفلسطينية، وفي الواقع، يمكننا أن نجد تجارب مقارنة في أماكن أخرى في العالم، مثل التضامن والاعتماد على الذات في اقتصاد البرازيل وجنوب إفريقيا والمكسيك وحتى قرى اسبانيا. وتعتبر النماذج الاقتصادية البديلة المطورة من قبل حركات التحرير أو الحركات الاجتماعية التي تطالب بحقوق سياسية مثيرة للاهتمام. وتعتبر ديناميكيات وعمليات الاقتصاد المشتبك مزدهرة في سياقات كهذه.

ويوضح الشكل 19.1 تطبيق نظريات السياسة المشتبكة على الحالة الفلسطينية بعد الثورات العربية بناءً على التوضيح النظري الذي طوره سيدني تارو. ويوضح الشكل 19.1 الإطار النظري لهذا الفصل. فمن جهة، يمكن اعتبار المجتمع الفلسطيني "مجتمع حراك اجتماعي" في حالة دائمة من المواجهة مع السلطات والقوى المحتلة التي دامت على مدار القرن المنصرم كأقل تقدير، ومن جهة أخرى، يتسم السياق الفلسطيني بوجود عدة دوائر وحلقات اشتباكية على مر العقود. وفي كلتا الحالتين، كانت الأعمال الجماعية الاشتباكية موجودة في الحالة الفلسطينية ومنفذة بطرق وتوجهات مختلفة للتعبير عن الخاصية الاشتباكية لهذه الأعمال الجماعية. ولكن، يجب وضع دوائر وحلقات الاشتباك والأعمال الجماعية الاشتباكية هذه في السياق التاريخي لإرث حركة التحرير الفلسطينية والاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر واستعمار الأرض الفلسطينية.

الشكل 19.1 تطبيق نظريات السياسة المشتبكة

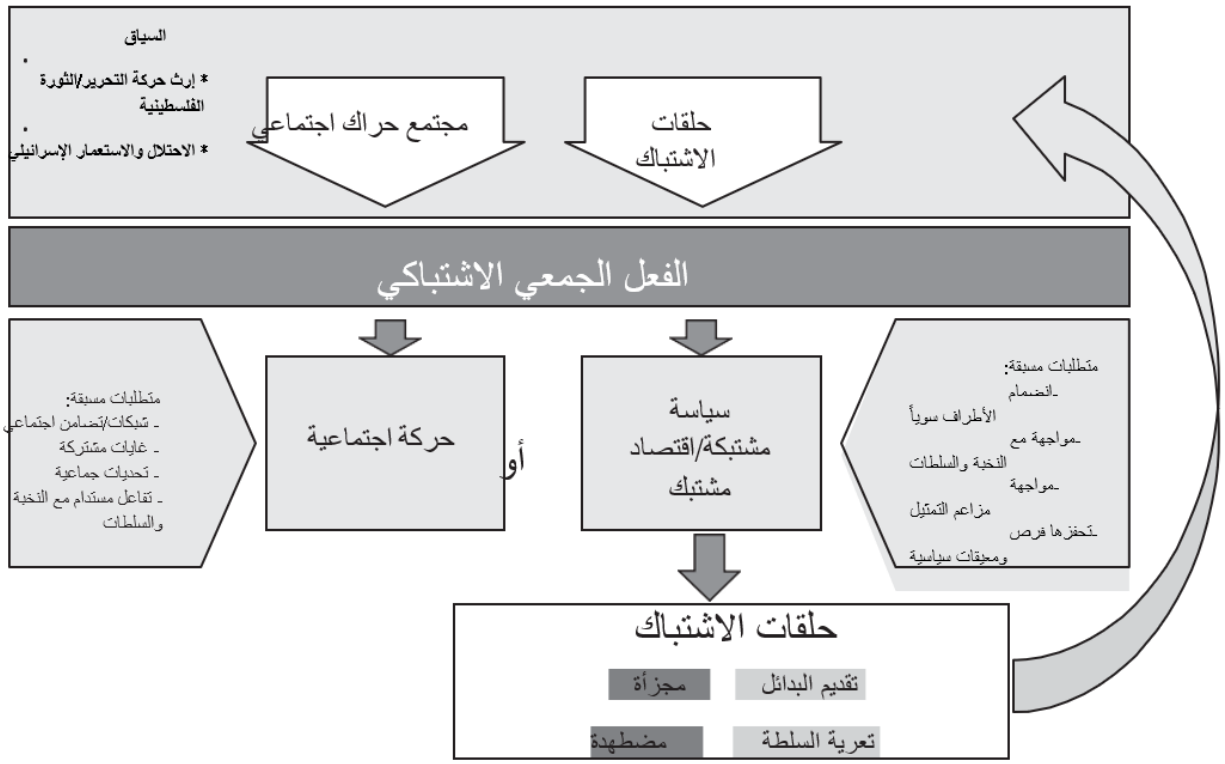

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على الأساس النظري الخاص بتارو، القوة في الحركة، 2012

وكما أشرنا سابقاً، يؤدي تراكم الأعمال الجماعية الاشتباكية واستمرار دوائر المواجهة إلى ظهور حركات اجتماعية أو حالة تظهر فيها عناصر السياسة المشتبكة. وظهرت الأخيرة في فلسطين بعد الثورات العربية حين ظهرت المواجهة جلية في المجال الاقتصادي. ولذا يتم استخدام مفهوم الاقتصاد المشتبك في هذا الفصل. ولكن كانت تعبيرات المواجهة إما تتعرض للقمع أو التفتيت في حالة فلسطين، وبالتالي فشلت بالظهور كحركة اجتماعية، كما كان الحال في مناطق أخرى في العالم العربي. وتشمل أسباب الفشل في تكوين حركة اجتماعية حالة القمع في توجهات السلطة الفلسطينية الاستبدادية واستمرار الاضطهاد من إسرائيل. وإضافة لذلك، كانت الحراكات مجزأة بسبب السياسة الداخلية الفلسطينية أو الافتقار للقيادة أو غياب استراتيجية موحِّدة أو حتى النظرة القاتمة للمستقبل من بين أمور أخرى. وفي أي حال من الأحوال، كانت دوائر المواجهة وحلقات الاشتباك مخرجاً ونتيجةً لتوجهات وديناميكيات التجزئة والقمع. ولا يعني ذلك سلبية مطلقة أو فشل جبهة المعارضة. في الواقع، وبما يتوافق مع الأسس النظرية، كانت دوائر المواجهة وحلقات الاشتباك ناجحة في كشف مواطن الضعف والهشاشة والفشل للسلطات، وفي التضارب معها على المستويات الفكرية والسياسية والاستراتيجية بالإضافة إلى مستوى الشارع – تضارب أوضح الفرص والتهديدات السياسية المتغيرة. وتعتبر المبادرات على المستوى المحلي على الأرض إلى جانب الجهود الفكرية لتطوير فكرة اقتصاد المقاومة بدلاً من النيوليبرالية وقطاع المساعدات الفاشل وسياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية، أصدق تعبير تعتبر للاقتصاد المشتبك.

يوضح الشكل 19.1 تطبيق نظريات السياسة المشتبكة على الحالة الفلسطينية بعد الثورات العربية بناءً على التوضيح النظري المعد من قبل سيدني تارو.

تفسير جذور الاقتصاد المشتبك: نيوليبرالية بنكهة فلسطينية

أدى توقيع اتفاقية أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية قبل عقدين من الزمن إلى ظهور جذور النيوليبرالية الاقتصادية كخاصية تعرّف الاقتصاد الفلسطيني وعملية التنمية. وعليه، تعتبر جذور الاقتصاد المشتبك في الأرض الفلسطينية المحتلة سياسية. وقد ألمح إطار أوسلو الاقتصادي إلى أنه على السلطة الفلسطينية تبني النيوليبرالية كأيديولوجية رئيسية في المجالين السياسي والاقتصادي.[45] وتنص المادة 21 من القانون الأساسي الفلسطيني على أنه "يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحر."[46] ويضمن ذلك الدور الريادي للقطاع الخاص والنخبة الرأسمالية.[47] وفضلاً عن ذلك، تم التأكيد للمجتمع الدولي أن تبني هذا التوجه كان أساسياً في بنية السلطة الفلسطينية وفي اعتمادها على المساعدات.

وكان المبرر الفلسفي لإطار أوسلو الاقتصادي تحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين وتشجيعهم على المشاركة في عملية السلام والحفاظ على استدامة السلام من خلال تحقيق مكاسب مالية من السلام. وكان شعار هذا النموذج عبارة عن معادلة خطية: استثمار أموال أكثر لجعل الفلسطينيين يشعرون بصورة أفضل اقتصادياً للتسهيل عليهم في تقديم تنازلات سياسية.[48] وفكرة المكاسب من السلام هذه مشتقة من إطار السلام الاقتصادي الذي يسعى إلى الوصول إلى حلول اقتصادية لمشاكل سياسية وتطبيع العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر من خلال الشراكات والتعاون.[49]

وبتبني هذا النموذج، فشلت السلطة الفلسطينية بلعب دور تنموي رئيسي كجسم شبيه بالدولة يعمل ضمن إطار يتسم بشبكة معقدة من الفساد والمحسوبية وأسلوب مشخصن من الحكم تبنى نموذج اقتصادي يسعى لتحقيق المكاسب دون تحقيق الفائدة للمجتمع.[50] وقد قمع نموذج الاقتصاد النيوليبرالي المشوه هذا الدعوات الأصلية بأن يقر أي شكل من أشكال التفكير الاقتصادي بأن ديناميكيات الاقتصاد الحر موجهة وفق ديناميكيات القوة الحقيقية. وبتجاهل هذه الدعوات، ساعدت السلطة الفلسطينية، بصورة مباشرة وغير مباشرة، في تحقيق واحداً من أهداف الاستعمار من خلال تحقيق الثروة الفردية لبعض الأشخاص والفقر الوطني للجميع.

وتكرست الأجندات الاقتصادية النيوليبرالية كسبب رئيسي للمواجهة خلال حقبة الفياضية واكتسبت الزخم بسبب التحولات السياسية بعد الانقسام الفلسطيني الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي ظل حكم فياض، استخدمت السلطة الفلسطينية الفكر النيوليبرالي بشكل صريح لتغليف مشروع بناء الدولة والسعي للحصول على موافقة المجتمع الدولي وفئة كبيرة من المجتمع الفلسطيني.[51] وكان فياض الشخص المناسب لتنفيذ القواعد المجددة لهذه اللعبة (السياسة المشروطة) وفقاً لما يمليه المجتمع الدولي وإسرائيل. وكانت الرؤية الاقتصادية الفلسطينية وفقاً لخطة فياض:

... وجود اقتصاد حر متنوع ومزدهر بقيادة قطاع خاص ريادي يوائم العالم العربي ومفتوح على الأسواق الإقليمية والعالمية ويوفر أساس اقتصادي لمجتمع حر وديمقراطي يتسم بالمساواة.[52]

وفضلاً عن ذلك، كان للنيوليبرالية الفلسطينية نكهتها الخاصة بسبب ظروف الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، حيث لا يمتلك الفلسطينيون الأسس لتنفيذ السياسات النيوليبرالية ذات المقاس الواحد لما بعد إجماع واشنطن بسبب افتقارهم للسيادة أو السيطرة على الحدود أو عملة محلية أو سياسة تجارة مستقلة أو بنك مركزي أو حماية لحقوق الملكية أو حرية الحركة للعمال أو البضائع.[53]

وكانت النيوليبرالية بنكهتها الفلسطينية تعني سيادة نموذج التكنوقراط على النموذج الوطني، وإنجاز أسس السلام الاقتصادي من خلال النمو بقيادة القطاع الخاص، وتأسيس مؤسسات بيروقراطية كمتطلب مسبق للاستقلال، وقبول تطبيع الاحتلال، والتحول نحو الاستبداد والأممنة. وبكلمات أخرى، وكما يقول صبحي سمور،

لا تكمن أهمية نيوليبرالية السلطة الفلسطينية – سواء كانت مذهب اقتصادي أو أداة استطرادية أو مشروع صفي أو أحد أشكال الهندسة الاجتماعية – في فشلها ببناء دولة وعدم قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، أو في التدابير التقشفية التي فرضتها أو ارتفاع عدد الأسر المديونة. لا يعتبر أي مما سبق شذوذاً عن النيوليبرالية. بل كانت أهميتها في عواقبها السياسية في سياق واقع موضوعي لا يزال يصارع ضد الاستعمار... كانت نتيجة نيوليبرالية السلطة الفلسطينية تآكل أسس القوة السياسية الجماعية والاستثمار في الموارد المجتمعية والاعتماد عليها وحس التضامن بين شعب يقاتل من أجل حريته.[54]

وأصبح نموذج حكومة التكنوقراط، مقارنة بالنموذج الوطني، رديفاً للحكومات المحبة للسلام والمعتدلة التي تستنكر "الإرهاب" وترى العالم وكأنه قرية صغيرة. وتعتمد حكومة التكنوقراط على الحكومات الغربية وإدارة الولايات المتحدة والاتفاق معها، وتجيد لغة الشفافية والمساءلة. وكانت حكومات التكنوقراط هذه الدواء لإصلاح السلطة الفلسطينية وحظت بدعم إسرائيل كشركاء موثوقين للسلام. وقد أدى هذا كله إلى زيادة فجوة الشرعية بين المجتمع الفلسطيني والسلطة الحاكمة. وتعتبر الشرعية المتآكلة من مصادر المواجهة والاشتباك ومبرراً للتضارب مع النخبة. ويقول آدم هنية أن مصطلح "تكنوقراط" استُخدم ليوحي بنوع من الحياد، إذ "يصف شخص من المفترض أنه غير مهتم بالسياسة وبالتالي يظهره كقائد أكثر مسؤولية."[55] وهذا يعني أن عملية التنمية كان يجب ألا تكون سياسية، بالرغم من الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، مما يعني أيضاً أن الاستعمار الاستيطان الإسرائيلي كان "مصور أنه مجرد مجموعة من الأنظمة الإدارية التي يمكن (أو لا يمكن) أن تعيق التنمية الفلسطينية."[56] وبالتالي، تم تصوير الاحتلال العسكري الإسرائيلي "كشريك للتنمية الفلسطينية بدلاً من نقيضها."[57]

وتُرجمت هيمنة ديناميكيات السوق إلى فوائد للأطراف القوية ورؤوس الأموال الفلسطينيين والنخبة من السلطة الفلسطينية والشركات الإسرائيلية. وقد دخلت هذه الأطراف في شراكات إما طوعاً أو قسراً وفق متطلبات إطار السلام الاقتصادي. وكان المبرر لذلك أن الفوائد الاقتصادي ستنتقل من الاقتصاد الأقوى في إسرائيل إلى الاقتصاد الأضعف في فلسطين، ولكن النتيجة كانت أن الاقتصاد الفلسطيني الثانوي قد احتواه الاقتصاد الإسرائيلي بشكل إجباري. وبالتالي، ظهرت نخبة جديدة نتيجة لطريقة تقاطع السلطة الفلسطينية ونخبتها الاقتصادية مع الاحتلال واكتسابها قوتها منه. ويشير هذا الفصل إلى النخبة الجديدة "برواد الأعمال الجدد." وفي ظل التراكم السريع للثروة، تحولوا إلى الفئة الثرية الجديدة كنتيجة مباشرة من الاستفادة من الوضع الراهن. وأدى فشل النيوليبرالية في تناول الفجوة في عدم المساواة إلى ظهور فئة جديدة في المجتمع الفلسطيني يشار إليها "بالفقراء الجدد." وكانت حسبة الأرباح للجدوى الاقتصادية، والتي تعني تسليع الموارد أو الخدمات كالزراعة والتعليم، والتي قادت القطاع الخاص في العديد من عملياته، كانت في العديد من الحالات على حساب المشروع الوطني الفلسطيني. وبالتالي، كان لذلك عواقب على دوائر المواجهة وحلقات الاشتباك والتضارب مع النخبة الاقتصادية القوية التي تغطيها القيادة السياسي وترتيبات بناء السلام.

وإلى جانب الاعتماد الفلسطيني الكامل على المساعدات الدولية، كان النمو الاقتصادي المحقق في حقبة الفياضية مغذى بإمكانية وصول أسهل إلى المؤسسات الائتمانية. وأطلقت السلطة الفلسطينية، بدعم من مجتمع المانحين، برامج ائتمان أصبحت تُعرف محلياً بمسمى "أمركة المجتمع الفلسطيني." وفي العام 2010، وصل إجمالي الاستهلاك في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 7.3 مليار دولار أمريكي، في حين كان الناتج المحلي الإجمالي 5.7 مليار دولار. ويعني ذلك أن نسبة الاستهلاك

مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي وصلت 128 في المائة، وهي من أعلى النسب في العالم. وفضلاً عن ذلك، ارتفع معدل الإقراض منذ العام 2006 بنسبة 13 في المائة سنوياً، في حين لم يتجاوز النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد نسبة 2 في المائة. وبالتالي، ارتفع معدل القروض البنكية مقارنة بالإيداعات من 28 في المائة في العام 2008 إلى 45 في المائة في العام 2011. ووفقاً لبيانات أيار 2013 من سلطة النقد الفلسطينية، لم تتجاوز القروض لقطاع الزراعة 10 مليون دولار أمريكي، في حين وصلت قروض بطاقات الائتمان إلى 45 مليون دولار، ووصلت القروض الاستهلاكية إلى 99 مليون دولار، وسجلت قروض السيارات 239 مليون دولار.[58]

ومن العام 2008 إلى العام 2011، ارتفعت القروض للعقارات وشراء المركبات وبطاقات الائتمان بنسبة 245 في المائة.[59] وكان آدم هنية محقاً حين حذر أن "هذه الأشكال من الاستهلاك الفردي والديون على الأسر كان لها أثر كبير على منظور الناس لقدرتهم على الانخراط في صراع اجتماعي وعلى علاقتهم بالمجتمع. وبسبب وقوعهم في شبكة من العلاقات المالية، تعلم الأفراد تلبية احتياجاتهم في السوق – غالباً من خلال اقتراض المال – بدلاً من خلال صراع جماعي للحقوق الاجتماعية."[60] وبالتالي، "أصبحت نسبة كبيرة من السكان مهتمة بالاستقرار والقدرة على تسديد الديون بدلاً من إمكانية المقاومة الشعبية."[61] وتقبل هذه النتيجة من النيوليبرالية باعتياد وتطبيع الحياة تحت الاحتلال العسكري، ولها أثر كبير على الهيكليات الاجتماعية، وذلك ليس فقط فيما يتعلق بالطبقات، بل أيضاً فيما يتعلق بإنفاذ سيادة الفردية على الجماعية. وإذا كانت الحركات الاجتماعية تتطلب أعمال جماعية، فإن تدابير النيوليبرالية هذه تقود محور رئيسي للحشد ولدوائر المواجهة المستدامة.

وأخيراً، تزامن الاستبداد الفلسطيني الأكثر قمعاً مع تنفيذ النيوليبرالية الاقتصادية، وتجسد الاستبداد على مستوى التخطيط والتفكير الاقتصادي وفي هدفه المتركز على (انعدام)الأمن. وكان المسؤولين في السلطة الفلسطينية في حقبة الفياضية مقتنعون بأنه كان هنالك طريق واحد صحيح للتخطيط الاقتصادي، ألا وهو الذي قدمته المؤسسات المالية الدولية. وقد نتج عن ذلك عدة مواجهات مع السلطات وأشعلت المظاهرات في الضفة الغربية، بما في ذلك تلك المتعلقة بقانون ضريبة الدخل الجديد وقانون التقاعد المبكر وعدادات المياه والكهرباء في العام 2012. وضمن هذا التوجه المتركز على الأمن، ركز قطاع التنمية على الأمن، حيث كان أكثر من ثلث المساعدات الدولية والصرف الحكومي مخصص لقطاع الأمن كأساس لتوجه التنمية المتركزة على الأمن. وقد أدت عمليات أجهزة الأمن الفلسطينية وإصلاح قطاع الأمن، والتي كانت تنفذ كجزء من شروط المساعدات وبناءً على قرارات سياسية، أدت إلى نظام استبدادي قمع أي شكل من أشكال الأعمال الجماعية الاشتباكية، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالمجال الاقتصادي. وقد اتضح ذلك بعد الثورات العربية في العام 2011. ويقول ناثان براون أنه في حقبة الفياضية، كان الحفاظ على المؤسسات يتم "في سياق استبدادي ينهب نتائج الشرعية المحلية. وبالتالي، فإن البرنامج بأكمله ليس قائماً ببساطة على صرف الانتباه عن أو تأجيل الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل قائماً على حرمانها في الوقت الراهن."[62] وهذا ما يميز استبداد السلطة الفلسطينية الحالي عن استبداد عرفات: بأنه "منظم ومخفف" و"أقل فساداً وربما أقل تقلباً. ولكنه في الوقت ذاته أكثر خنقاً."[63] ولوضع هذا التحول الاستبدادي في السياق، ربطت الفياضية النيوليبرالية المطالب الأمنية الإسرائيلية بالنمو الاقتصادي الفلسطيني.[64] ويعني هذا التبادل بين أمن المستعمِر والنمو الاقتصادي للمستعمَر هيمنة إسرائيل اقتصادياً (وعسكرياً)، وتكرس الاستبداد الفلسطيني لتلبية المطالب الأمنية الإسرائيلية.

مساعدة الاحتلال: انتقاد قطاع المساعدات كأحد مصادر الاشتباك

يعتبر قطاع المساعدات الدولية من مصادر المواجهة والاشتباك الرئيسية، تحديداً في المناطق المتأثرة بالنزاع. ولا تعتبر الأرض الفلسطينية المحتلة استثناءً لذلك. ولكن في ظل وجود الاحتلال العسكري الإسرائيلي، كانت المساعدات الدولية "مساعدات لإسرائيل بقدر ما كانت مساعدات للفلسطينيين."[65] وبالرغم من تقديم 24 مليار دولار من المساعدات للفلسطينيين خلال العقدين المنصرمين (لغاية 2012)، لم تحقق هذه المبالغ السلام أو التنمية أو الأمن للشعب الفلسطيني، ناهيك عن العدالة. ففي الفترة ما بين 1993 إلى 2012، وصل إجمالي صرف المساعدات الدولية للفلسطينيين إلى حوالي 24.6 مليار دولار، وارتفع المعدل السنوي للمساعدات من 656 مليون دولار في الفترة ما بين 1993 إلى 2013 إلى أكثر من 1.9 مليار دولار منذ العام 2004. وتضاعفت المساعدات الدولية عموماً 17 مرة في الفترة ما بين 1993 إلى 2009. ولإيضاح درجة الاعتماد على المساعدات، شكلت المساعدات منذ العام 2004 فما بعد 24 إلى 42 في المائة من

الناتج المحلي الإجمالي. وكان متوسط المساعدات للفرد الواحد في الفترة ذاتها 530 دولار سنوياً، تراوحت من 306 دولار في العام 2005 إلى 761 دولار في العام 2009. [66]

ولكن بالرغم من حجم المساعدات الضخم، أظهرت المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية فشلاً في الحالة الفلسطينية. وباستخدام تعريف الفقر القائم على الاستهلاك، كان 26.2 في المائة من الفلسطينيين يعيشون في الفقر في السنوات 2009 و2010: 19 في المائة في الضفة الغربية و38 وفي المائة في قطاع غزة. وباستخدام تعريف الفقر القائم على الدخل، يمكن فهم الواقع بصورة أسوأ بكثير، حيث كان 50 في المائة من الفلسطينيين يعيشون في الفقر في السنوات 2009 و2010: 38 في المائة في الضفة الغربية و70 في المائة في قطاع غزة.[67] ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي (2011)، عانت 50 في المائة من الأسر الفلسطينية من انعدام الأمن الغذائي: 33 في المائة كانت تعاني من انعدام في الأمن الغذائي و17 في المائة كانت عرضة لانعدام الأمن الغذائي.

وبقي معدل البطالة كما هو بنسبة حوالي 30 في المائة منذ العام 2009، حيث وصل معدل البطالة في قطاع غزة إلى 47 في المائة في العام 2010 و20 في المائة في الضفة الغربية. ويعتبر معدل البطالة في أوساط الشباب الفلسطينيين دون 30 عاماً مثير للقلق بشكل خاص، حيث يصل إلى 43 في المائة.[68] ولا تزال الفجوة في الدخل وعدم المساواة في الفرص تتسع، ليس فقط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل داخل الضفة الغربية أيضاً.[69] ولا تزال القدرات الصناعية والإنتاجية تتآكل،[70] في حين يبقى قطاع الزراعة الحيوي مهمل.[71] والنمو الاقتصادي المحتفى به بنسبة 7.1 في المائة في العام 2008 و7.4 في المائة في العام 2009 و9.3 في المائة في العام 2010 كان نمو بلا وظائف مدفوعاً بالمساعدات في ظل تآكل القاعدة الإنتاجية ودون العمل على مكافحة الفقر، وعكس اقتصادٍ يتعافى من قاعدة متدنية.[72]

وتعتبر معضلة التنمية من خلال المساعدات مثالاً واضحاً لمخرجات عملية التنمية العكسية أو اللاتنمية بالرغم من المساعدات الدولية، حيث خدمت إدارة المساعدات، كحل لجسر الفجوة وإخماد نيران الأزمة المستمرة،[73] وعملت كعمود أساسي لضمان بقاء السلطة الفلسطينية وأنقذت المجتمع الفلسطيني من تدهور إضافي في ظروف المعيشة. ولكن في نفس الوقت فقد ساهمت المساعدات هذه في الحفاظ على الوضع الراهن ودعم الاحتلال، وساهمت في عملية التنمية العكسية أو اللاتنمية نتيجة للفشل الدبلوماسي. وعكس هذا الفشل عدم القدر على فهم أو الإقرار بعملية التنمية العكسية وعدم الرغبة بتناول جذور المشاكل الرئيسية لهذه التنمية العكسية (الاحتلال العسكري الإسرائيلي) وأخيراً تبني إطار مفاهيمي لا علاقة له بالواقع لمرحلة ما بعد النزاع.[74]

وعلى المستوى الأكاديمي، يمكن تحديد أربع مدارس فكرية لفهم المواجهة المتعلقة بالمساعدات بشكل أفضل.[75] يمكن تسمية المذهب الأول بالمذهب "الذرائعي" وهو يرى بأن أساسيات خطة الاستثمار في السلام سليمةٌ وأن أسس إطار أوسلو الاقتصادي قوية، وأنه ينبغي المحافظة على هذا النموذج ولكنه يحتاج ببساطة إلى تطبيق أفضل. تميل المجموعة القائلة بهذا المذهب إلى تجميل طبيعة الاحتلال الإسرائيلي والاستعمار الاستيطاني للدولة الإسرائيلية. وهي تُلقي أيضًا باللوم الكثير على السلطة الفلسطينية بسبب إخفاق المعونة في تحقيق النتائج. وتشمل هذه المجموعة بشكل رئيسي المؤسسات المالية الدولية والعديد من الوكالات الحكومية الثنائية المانحة. بينما تركز المجموعة الثانية، "الذرائعيين الناقدين"، على الاحتلال كالمعيق الرئيسي أمام السلام والتنمية، وتعتبر المساعدات والسياسة مرتبطان بشكل كبير. ولكن هذه المجموعة لا تنتقد القيم النيوليبرالية التي تعرف المساعدات للفلسطينيين. وتعتقد أنه يجب إعادة تقييم السياسة وتغيير أدواتها، ويشاركون المجموعة "الذرائعية" في إيمانها بقدرة السياسات على تحقيق التغيير الإيجابي.

تضم المجموعة الثالثة منتقدي نموذج أوسلو المتبع في المعونة، وكثيرون منهم يؤكدون على أن نموذج المعونة في حد ذاته هو جزءٌ من الاحتلال لأنه مصممٌ ليقوِّض التنمية الفلسطينية ويعزز الاحتلال الإسرائيلي ويدعمه، بموازاة السياسات الإسرائيلية المطبقة منذ أيام النكبة 1948 وما قبلها. وبالنسبة للمنتقدين، فإن التنمية ليست السياسة الملائمة التي ينبغي تطبيقها، بل ينبغي مقاومة الهيمنة لأن الغرض المخفي من وراء المعونة الإنمائية في حالة فلسطين-إسرائيل إنما يرمي إلى تعزيز الاحتلال. وتجادل هذه المجموعة أن الدمج الاقتصادي يعود بالفائدة على إسرائيل على حساب الاقتصاد الفلسطيني، ويعتبرون السياسات خطاب فني تبريري يخفي القوة البيروقراطية أو الهيمنة، وأن هذا الواقع المخفي هو الهدف السياسي الحقيقي من التنمية.[76]

ثمة مجموعةٌ رابعة لا يُلتفت إليها في الغالب عند تحليل تأثير المعونة، وهي مجموعة المستعمرين الجدد الذين يؤمنون بنجاح أوجه المعونة الخارجية، ولا سيما في الضفة الغربية حيث جرى تسكين حدة المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي إلى حد كبير، في حين تحققت أهداف السياسة الإسرائيلية بدرجةٍ كبيرة. ولهذا المنظور نفوذٌ كبير، وبخاصة في الولايات المتحدة، حيث يُثبت فاعليته في الاصطفاف إلى جانب مصالح الحكومة الإسرائيلية ورسم ملامح سياسة المعونة الأمريكية تجاه الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال، ما انفكت منظماتٌ من قبيل معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى تدعو منذ عقد الثمانينيات على الأقل إلى اتباع نهج في المعونة يوفر الحوافز الاقتصادية للفلسطينيين مقابل تخليهم عن حقوقهم. يتسم المستعمرون الجدد بتأثيرهم الملحوظ، كما يوضِّح تقريرٌ صادر عن خدمة أبحاث الكونغرس في يونيو/حزيران 2012 إذ أشار إلى أن المعونة المقدمة للفلسطينيين هدفت على مر السنين إلى دعم ثلاث أولويات أمريكية رئيسية على الأقل في مجال السياسات: مكافحة الإرهاب ضد إسرائيل، وتشجيع التعايش الفلسطيني السلمي مع إسرائيل بينما يجري إعداد الفلسطينيين للحكم الذاتي، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للحيلولة دون تفاقم حالة عدم الاستقرار. [77] وبالتالي، عند تحليل المساعدات من منظور المستعمرين الجدد، فإنها ليست فاشلة بتاتاً.

يجادل هذا الفصل أنه بعد الثورات العربية في العام 2011، انتقل الحوار والجدل بشأن قطاع المساعدات وسياسات المانحين في الأرض الفلسطينية المحتلة وسياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية من المجال الأكاديمي ودوائر النخبة إلى الشارع الفلسطيني. ونتيجة لذلك، كان هنالك عدد من المظاهرات والاحتجاجات، والتي تشكل أحد أشكال العمل الجماعي الاشتباكي بالرغم من صغر حجمها. وقد شكلت هذه الاحتجاجات حلقات للمواجهة والاشتباك، وكانت إحدى القوى الدافعة التي أدت إلى استقالة رئيس الوزراء فياض في منتصف العام 2013.

وأقيمت عدة مظاهرات واحتجاجات في الفترة ما بين 2011 و2013 مستهدفة قطاع المساعدات وسياسات المانحين، وكانت بشكل رئيسي منظمة من قبل حركات شبابية ظهرت بعد الثورات العربية. وكانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الهدف الرئيسي للمواجهات، تحديداً خلال زيارة أوباما للأرض الفلسطينية المحتلة في العام 2012. "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أخرجوا"، "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تكرس الاحتلال وتعيق تنميتنا"، "نحن نرفض التمويل الذي يقوض ممارستنا حق تقرير المصير"، كانت من الشعارات المرفوعة في احتجاجات ضد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في 10 أيلول 2011 في رام الله.[78] وصمم النشطاء الشباب بوسترات تنتقد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ونشروها على مواقع التواصل الاجتماعي وفي دوائر النشطاء وفي أوساط الجمهور.[79]

ولم تكن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المستهدف الوحيد، حيث تم استهداف مكتب التنسيق الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية (بعثة الشرطة الأوروبية)[80] لدوره في دعم الاستبداد الفلسطيني وبسبب "مواقف الاتحاد الأوروبي المنافقة والمزدوجة بشأن الشعب الفلسطيني وحقوق الفلسطينيين." وحذر الشباب أنهم سيصعدون نشاطهم بحيث يشمل مواجهة أولئك الذين ييسرون عمل الاحتلال والتطبيع.[81] كما واستهدفت وكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا)[82] والاتحاد الأوروبي بسبب دورهما في دعم وتنظيم أنشطة التطبيع ورعاية المشاريع الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة. كما وتعرضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر للانتقاد أيضاً بسبب عدم توليها مسؤوليتها في حماية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وشملت أشكال التظاهر احتلال جزئي للمكاتب كما كان الحال في حالة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإغلاق مداخل المكاتب والتظاهر في الساعة 7 صباحاً أمام مكاتب بعثة الشرطة الأوروبية في رام الله، وانتظار ممثلي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالأحذية أمام مؤتمر كان منفذ برعايتهم، ورفع الشعارات ضد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خلال زيارة أوباما، وتنظيم مظاهرة سلمية امام السفارة اليابانية في رام الله. كما وكان أحد أشكال الاحتجاج تصميم بوسترات ومرئيات لإيصال الرسال ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي. وقد أثبت هذه الأدوات نجاعتها في رفع وعي المواطنين ونقل النقاش بشأن المساعدات من دوائر النخبة الفكرية إلى المواطنين في منازلهم من خلال بوستر أو أغنية أو رواية. وفضلاً عن ذلك، أُطلقت عدة مبادرات شبابية لمواجهة حالة الاعتماد على المساعدات وتعزيز مفاهيم وممارسات الاعتماد على الذات وإعادة إحياء تقاليد الأعمال الجماعية والتطوع.

ولم تكن المظاهرات والاحتجاجات ضد مجتمع المانحين وسياساتهم وممارساتهم فحسب، بل كانت أيضاً ضد سياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية النيوليبرالية وارتفاع غلاء المعيشة. وتظاهر الناس ضد قانون ضريبة الدخل وارتفاع

ضرائب القيمة المضافة وأسعار الوقود والغاز وقانون التقاعد المبكر. كما وتظاهر الموظفين العموميين بسبب عدم تلقيهم رواتبهم نتيجة الأزمة المالية التي عانت منها السلطة الفلسطينية. وشملت المطالب الاقتصادية الأخرى للمتظاهرين مراقبة أسعار السلع الأساسية والاستثمار العام وحماية المنتجين المحليين ووضع سقف لأصحاب أعلى الرواتب في القطاع العام وتقديم الحد الأدنى للأجور.[83] ولكن الأهم من ذلك، كان الإطار الاقتصادي العام لأوسلو وبروتوكول باريس (الملحق الاقتصادي لاتفاقية أوسلو) أهداف رئيسية للمتظاهرين. وقد شكل ذلك مثالاً واضحاً للترافق بين المظاهرات والاحتجاجات السياسية والاقتصادية. ففي أيلول 2012 مثلاً، أُقيمت المظاهرات في كافة أنحاء الضفة الغربية المحتلة، واتسمت المظاهرات والاحتجاجات بإغلاق الشوارع وحرق الإطارات وإضرام النار بالنفس أو محاولة ذلك والمظاهرات السلمية وإلقاء الحجارة والاشتباك مع أجهزة الأمن الفلسطينية وإضرابات العمال.

وفي مظاهرة ضخمة ضد بروتوكول باريس في 11 أيلول 2012، صرحت مجموعة فلسطينيون من أجل الكرامة (مظلة للحركات الشبابية بعد العام 2011) في بيان صحفي ودعوة للحراك أنه،

> ... استكمالا للغضب الشعبي الذي يرفض ان يتحول لمتسول للقمة العيش مشغولا عن قضاياه الوطنية، يدعوكم تجمع "فلسطينيون من اجل الكرامة" للتجمهر والخروج بمسيرة حاشدة مطالبين بالعدالة الاجتماعية وإلغاء اتفاقية باريس الاقتصادية. سنخرج جميعاً عن صمتنا وصبرنا على جميع أسس تبعية السلطة لدولة الاحتلال وعلى الفساد المتفشي بمؤسساتنا وعلى قيادتنا التي لم تعد تملك من الخيارات الا التبرير.[84]

وكما جادل الاقتصادي رجا خالدي في العام 2012، "تعكس سلسلة من المنشورات الساخرة والمصورة والأغاني المضحكة على شبكات الإنترنت/فيسبوك الشبابية سلسلة من الاتهامات ضد السلطة الفلسطينية تشمل تظلمات بشأن الامتيازات الوزارية والفقر الحضري والريفي والأسعار المرتفع والخلل السياسي." ويمكن تلخيص المظاهرات ضد الارتفاع المضطرد في غلاء المعيشة بكلمات أحد المتظاهرين الذي قال لي خلال مظاهرة في رام الله، "نحن نتلقى رواتب الصومال ونسدد أسعار سويسرا." وصرحت إحدى البوسترات المتداولة بوضوح "الإخضاع سيؤدي إلى الثورة."

وتباينت نتائج وتبعيات هذه المظاهرات والاحتجاجات بناءً على استدامتها وانتظامها وسقف المطالب ودرجة القمع والاحتواء من قبل السلطة الفلسطينية وأيضا المسارات السياسية العامة.[85] ومن الأمثلة الواضحة على ذلك المظاهرات والاحتجاجات ضد قانون ضريبة الدخل في كانون ثاني 2012. وكما أشار رجا خالدي، "يتميز هذا القانون بكونه التدبير الاقتصادي الأكثر أهمية، إن لم يكن الأول على الإطلاق، منذ العام 2005 والذي لقي رفضاً شعبياً كبيراً. واضطرت السلطة الفلسطينية في كانون أول إلى إعلان تعليقه وإعادة النظر فيه بعد "حوار عام"."[86] ولم تنجح المظاهرات والاحتجاجات ضد بروتوكول باريس بتغيير هذا البروتوكول أو وقف العمل به، لكنها أدت إلى تراكم غضب كافي ليصبح رفضه مطلباً شعبياً.[87]

وبصرف النظر عن النتائج النهائية، تشير دوائر المواجهة وحلقات الاشتباك والأعمال الجماعية الاشتباكية في السنوات الثلاث المنصرمة (2010-2013) أنه بالرغم من سياسات مناهضة الحشد الفياضية والتحول إلى الاستبدادية، بقي الفلسطينيون قادرون على الاشتباك مع السلطات القمعية والمشاركة في أعمال جماعية اشتباكية، رغم أنها بأرقام صغيرة مقارنة بالماضي. وأوجز صبحي سمور ذلك كالآتي،

> في غضون أيام قليلة، ساعدت المظاهرات والاحتجاجات في مكافحة الشعور المنتشر المتمثل بالخمول الجماعي، وأنشأت أداة للنقاش العام المنتشر بشأن الاقتصاد السياسي لإطار أوسلو، وأنتجت انتصارات أولية من خلال إجبار السلطة الفلسطينية على تخفيض الضرائب والأسعار واتخاذ القرار لتقديم مقترح بشأن قانون الحد الأدنى للأجور.[88]

وفي عالم السياسة المشتبكة والاقتصاد المشتبك هذا، من الضروري الإقرار بحدود وتناقضات المواجهة والاشتباك. إذ يعتبر تجاوز تناقضات دوائر المواجهة وحلقات الاشتباك في الأرض الفلسطينية المحتلة والعمل جماعياً على مواجهة محاولات السلطات لقمعها أو احتوائها من أهم التحديات أمامها. وفي نظريات السياسة المشتبكة، أصاب سيدني تارو بتذكيره لنا بأنه "بالرغم من أن الحركات غالباً ما تعتبر نفسها خارج المؤسسات ومعارضة لها، إلا أن العمل الجماعي يدخلها

في شبكات سياسية معقدة، وبالتالي تصبح بمنال الدولة."[89] ويعتبر هذا التذكير ذو علاقة في حالة فلسطين، تحديداً في إطار الاستبداد الفلسطيني والاستعمار الإسرائيلي.

تحدي السلطات: نحو نموذج اقتصاد مقاومة مستدام

لم ينتقد منتقدو قطاع المساعدات وسياسات المانحين وسياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية بسلبية فحسب، بل قدموا مساهمات بفعالية، رغم أنها مجزأة، لنموذج بديل يبتعد عن النيوليبرالية. وتعتبر هذه المحاولات تحدياً أمام السلطات ونماذج الهيمنة الخاصة بها. وتعتبر أيضاً أعمال مقاومة تندرج ضمن أطر الاقتصاد المشتبك والسياسة المشتبكة. وتقع أعمال المواجهة هذه في صلب استعادة الحقوق الاقتصادية نظرياً وعملياً، وبالتالي، يعتبر هذا الفصل هذه الجهود بأنها تساهم في بناء نموذج اقتصاد مقاوم.

يعرّف هذا الفصل الاقتصاد المقاوم، من منظور تنموي، بأنه نموذج يفهم عملية التنمية كعملية تراكمية وتكاملية واقتصادية واجتماعية وسياسية تسعى بشكل رئيسي إلى تحرير البشر من الاتكال والاعتمادية والإذلال. وفلسفياً، يعتبر مفهوم "اقتصاد المقاومة" عملية تهدف إلى تخليص البشر من خلال تحريرهم من الفقر وانعدام المساواة والخوف والاضطهاد، وتمكينهم من زراعة أراضيهم وتوسيع خياراتهم وقدراتهم وإمكانياتهم لضمان سعادتهم. وعليه، يرفض هذا النموذج الشمولي اجتماعياً الوحدة الاقتصادية مع القوة المستعمرة ويقاوم محاولات الحفاظ على وضع الاحتواء غير المتناسب. وبكلمات أخرى، يعاكس هذا النموذج بروتوكول باريس، حيث يعمل على حل نظام الاضطهاد ويعمل كنموذج شمولي اجتماعياً يمكنه في نهاية المطاف لعب دوراً في إنهاء احتلال فلسطين واستعمارها.

وبناءً على ذلك، يجادل هذا الفصل أن الاقتصاد المقاوم بديل حقيقي يمكن تنفيذه والحفاظ عليه لتحقيق الاستدامة لاقتصاد فلسطيني تقدمي من خلال نظام متكامل من التعاون والابتكار. ويبدأ بفهم الاقتصاد بأنه أكثر من مجرد تعاملات نقدية لتحقيق أرباح مالية، وبدلاً من ذلك، يجب أن يتم فهم الاقتصاد والنظر إليه بأنه امتداداً لنمط حياة الشعب الذي يُربط من خلال تقاطع الجهود العالمية والمحلية. ويعتبر الاقتصاد المقاوم توجه أصيل ومتأصل في التاريخ الفلسطيني وفي فترة ما قبل السلطة الفلسطينية، قبل احتكار مجموعة قليلة من رجال الأعمال للاقتصاد الفلسطيني بفترة طويلة.[90]

وبكلمات أخرى، يقوم نموذج الفياضية النيوليبرالي ونموذج اقتصاد المقاومة على مبررات مختلفة بشكل كبير يسيران في طرق مختلفة ومتوازية. فالفياضية النيوليبرالية تعتبر توجهاً من الأعلى إلى الأسفل، في حين أن الاقتصاد المقاوم بطبيعته شمولي اجتماعياً يبنى من الأسفل. وتعتبر الفياضية النيوليبرالية نموذجاً غير قادر وغير مستعد للاشتباك مع الاحتلال، بل يتعاون ويعيش معه. والفياضية النيوليبرالية ظاهرة محلية يتم رعايتها خارجياً، في حين أن الاقتصاد المقاوم نموذج أصيل ومتأصل ومرعي محلياً. وتركز الفياضية النيوليبرالية على بناء المؤسسات، في حين يركز اقتصاد المقاومة على الشعب. وإذا كانت الفياضية النيوليبرالية تتعلق بالمعايير والحوكمة النيوليبرالية، فإن الاقتصاد المقاوم يتعلق بالحقوق والنضال الوطني. وفي حين أن واحداً يركز على الفردية، يركز الآخر على الجماعية. وبالتالي، فإن الاقتصاد المقاوم لا يعني فقط مقاومة السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، بل أيضاً يتمتع بالشجاعة للتأمل ذاتياً بالأخطاء المرتكبة في البيئة الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية.

ومن المثير للاهتمام أن الحركة الشبابية في الأرض الفلسطينية المحتلة قدمت تعريفاً خاص بها لنموذج الاقتصاد المقاوم وحددت عدد من ركائزه. ففي بيانهم الصحفي المذكور سابقاً، تم سؤالهم: ما هو الحل؟ هل يوجد حل أصلاً؟ وهذه كانت إجابتهم:

> أكيد في بديل، البديل مقاومة اقتصادية تحقق اعادة توزيع المصادر وعدالة اجتماعية وكرامة للشعب الفلسطيني. هذا مش شعار على فكرة! أهم الخطوات البديلة أنه نبلش المقاطعة الكاملة للبضائع الاسرائيلية، ثاني اشي نرفض التعامل مع اتفاقية باريس ومطالبة السلطة اعلان ذلك بصراحة. ثالثاً، وضع ضرائب عالية على البضائع المستوردة لحماية منتجاتنا ومزروعاتنا الوطنية. رابعاً الذهاب للأرض الفلسطينية في المناطق المسماة "ج" والتي تشكل 60% من أرض الضفة لوحدها ونعمل فيها مع بعض ونزرعها. خامساً إقامة تعاونيات زراعية لسد الاحتياجات المحلية، وفي كثير افكار ممكن يقدموها عقول اقتصاديين فلسطينيين بس يكون في ارادة سياسية لتطبيق المقترحات والتحرر من التبعية.[91]

ولكن هنالك بعض المتطلبات المسبقة لضمان جدوى واستدامة نموذج الاقتصاد المقاوم، وتشمل هذه المتطلبات، لكنها غير مقتصرة على، الحاجة لإعادة تشكيل وخلق قطاع المساعدات الدولية بطريقة عملية، وإعادة تعريف التنمية بصورة مفاهيمية، وتوظيف التوجهات المحلية الأصيلة لسبل العيش والحوكمة، ومقاومة ورفض مصفوفة السيطرة الإسرائيلية بشكل أكبر من مجرد الخطاب، ومقامة وتحدي أي شكل من أشكال الاستبداد الفلسطيني. وبكلمات أخرى، يحتاج الفلسطينيون لاقتصاد يعزز التضامن والروابط الاجتماعية ويراكم رأس المال الاجتماعي والتماسك الوطني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إخضاع السوق والتعاملات في السوق وآلياته إلى مبادئ المساواة والعدالة والمشاركة المحلية الشاملة في عمليات اتخاذ القرار. ويجب وضع الاقتصاد في إطار ديناميكيات اجتماعية بدلاً من تقييد واحتواء المجتمع من خلال ديناميكيات اقتصادية. ويبقى التحدي في كيفية تحقيق هذه المتطلبات المسبقة.

ويوفر الإطار البديل توجه مختلف لقطاع المساعدات الذي يتعرض لانتقاد كبير لاعتباره التنمية بأنها عملية تكنوقراطية وغير سياسية وحيادية. ويتطلب التحول نحو نموذج يقر بهيكليات القوة وعلاقات الهيمنة الاستعمارية ويعيد صياغة عمليات التنمية من حيث ربطها بالنضال لأجل الحقوق والمقاومة والتحرير، يتطلب الإقرار بإشكالية تركيز التنمية على الاقتصاد الحر ، ومن ثم التحول إلى التركيز على توجهات تشاركية تركز على الشعب واستراتيجيات الصمود.[92] ويوحي هذا التوجه البديل بتحويل إطار المساعدة الإنسانية من "وكالة مدمرة" إلى "تعزيز التضامن"، وتحديد فكرة الفردية الليبرالية كمشكلة مرتبطة بخطط الديمقراطية الخاصة بالمانحين بدلا عن العمليات التشاركية الديمقراطية من القاعدة الشعبية.[93] وبكلمات أخرى، يجب أن تقع الرؤية الاقتصادية البديلة في صلب النضال الفلسطيني وأن تتبع نموذج تنمية حقيقي وتشاركي من الأسفل إلى الأعلى يركز على المواطن. ويجب أن يكون هذا النموذج شرعياً، وبالتالي، هنالك حاجة أيضاً للتفكير بكيف يمكن للفلسطينيين المأسسة وإنشاء البيروقراطية حول أجندة تنموية ديمقراطية يدفع بها الشعب.

وتزامن هذا الفهم النظري والمقترحات مع مبادرات على أرض الواقع هدفت إلى فحص جدوى نموذج اقتصاد المقاومة، وبذلك جدوى الحشد الاجتماعي الذي يمارس الاقتصاد المشتبك. ووظفت أشكال الحشد هذه أدوات مختلفة عادة ما تستخدم في بناء الحركات الاجتماعية. وتشمل هذه الأدوات التوعية العامة بشأن مسائل محددة، والضغط لأجل التغيير على مستوى السياسات، والعمل مع تجمعات القاعدة الشعبية وحشدها، والعمل بشكل مباشر مع الأطراف المهملين والمهمشين، وبناء خطابات مختلفة من خلال وسائل إعلام مبتكرة، وإصدار الكتب، وتأليف الموسيقى، واستخدام أشكال مختلفة من الفن وتصاميم البوسترات. وما يميز في هذه المبادرات، فيما يخص السياسة المشتبكة والنظريات الاقتصادي، هو الإصرار الجريء على مواجهة السلطات في ظل تمثيل وتمكين الآخرين.

وتشمل هذه المبادرات كممارسة للاقتصاد المشتبك على سبيل المثال عمل مركز بيسان للبحوث والإنماء بشأن أهمية رفع الوعي العام لإنشاء حلقات مواجهة. وتحديداً، تعتبر المبادرات التي نفذها المركز ضد المناطق الصناعي النيوليبرالية المشتركة في الضفة الغربية مثالاً واضحاً لذلك. كما وأدى عمل مؤسسة دالية من خلال إشراك مجتمعات القاعدة الشعبية ومجموعات النساء المهمشات في المناطق الريفية إلى إبراز أهمية حق تقرير المصير في قطاع المساعدات وعملية التنمية. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الأخرى التي تعمل في قطاع الزراعة مثل مركز معاً للتنمية واتحاد لجان العمل الزراعي مهمة من حيث المساهمة في بناء اقتصاد مقاوم وقطاع زراعة فعّال.

وشكلت البحوث الناتجة عن المؤسسات الناقدة مثل مركز دراسات التنمية لدى جامعة بيرزيت قاعدة أساسية مغذية للأجندة البديلة. ووفرت إصدارات الشبكة (شبكة السياسات الفلسطينية) تحليلاً متطوراً وحديثاً غذى النشاط في الشارع، بالإضافة إلى أثره على مستوى السياسة العامة. وأخيراً، لعبت وسائل الإعلام المؤسسة حديثاً، تحديداً من قبل الشباب، مثل شبكة قدس الإخبارية، دوراً قيماً في توزيع المعلومات وزيادة الوعي العام. ولم يكن الإعلام وسيلة التواصل الوحيدة، حيث كرس الفنانون والمؤلفون جهودهم لهذه الغاية. فقد كان الطلب غير مسبوق على الروايات التي تعارض عواقب النيوليبرالية، كما وكان مصممو البوسترات الذين كانوا من بين النشطاء الشباب مؤثرين في إنتاجاتهم من حيث إيقاد شعلة النشاط، وكذلك الأمر بالنسبة للأغاني والأفلام والمسرحيات. وتشكل هذه الأمثلة البسيطة أحد محاور الإطار العام لاقتصاد المقاومة. ولكن دوائر المواجهة وحلقات الاشتباك هذه لا تزال مجزأة، والقنوات التي تسمح لها بالمساهمة في إطار اقتصاد المقاومة لا تزال قيد التطوير وإن كانت بحاجة للتسريع في أعقاب الثورات العربية.

الخاتمة

أدى تكريس السياسات الاقتصادية النيوليبرالية خلال الحقبة الفياضية، بدعم من المجتمع الدولي ومساعداتهم المالية، إلى إشعال النشاط – رغم محدوديته – في شوارع الضفة الغربية المحتلة في أعقاب الثورات العربية في العام 2011. وعمقت سياسات الفياضية النيوليبرالية أزمة الشرعية، وأدت إلى استدامة عملية التنمية العكسية واللاتنمية، وكرست بصورة مباشرة وغير مباشرة الاحتلال العسكري الإسرائيلي والظرف الاستعماري. وأشارت الهشاشة والقيود والعواقب السلبية لنموذج الفياضية إلى الحاجة لبديل مجدي وقادر على المباشرة بعملية مراجعة ظروف حالة اللاتنمية. وباشر الأكاديميون والمفكرون، إلى جانب عمل عدد من المؤسسات الفلسطينية، بعملية تنفيذ مفهوم الاقتصاد المقاوم.

وباستخدام نظريات السياسة المشتبكة والحركات الاجتماعية، هدف هذا الفصل إلى فهم المظاهرات والاحتجاجات المتعلقة بالاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة بعد الثورات العربية. وأظهر التحليل أن هذه المظاهرات والاحتجاجات شكلت دوائر من المواجهة وحلقات من الاشتباك ولكنها فشلت بالتحول إلى حركة اجتماعية. ولكن أظهرت هذه المظاهرات والأدوات والتوجهات التي استخدمتها أنها تمثل أحد أشكل الأعمال الجماعية الاشتباكية، حيث تظافرت جهود عدة أطراف لتحدي ومواجهة السلطات القمعية والمضطهدة. وبالرغم من أن المظاهرات والاحتجاجات هذه لم تحظى بدعم من شبكات اجتماعية مبنية بشكل جيد ومؤطرة ثقافيا وموجهة بأجندة عملية، إلا أنها تمكنت من مواجهة النيوليبرالية واقترحت نموذجاً بديلاً من خلال جهود فكرية ونشاط على الأرض يمكنه البناء نحو نموذج الاقتصاد المقاوم. واستُخدمت فكرة اقتصاد المقاومة للتأمل في الديناميكيات الأوسع لنظريات السياسة المشتبكة والمساهمة في توسيعها من خلال تقديم مفهوم وممارسة الاقتصاد المشتبك.

ولم يكن تركيز هذا الفصل على تحليل الأسباب التي ساهمت بفشل دوائر المواجهة وحلقات الاشتباك في التحول إلى حركة اجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة بعد الثورات العربية، بل كان يتمحور التركيز حول بحث جذور ومصادر هذه المواجهة من خلال مناقشة تبعيات السياسات الاقتصادية النيوليبرالية وأثر المساعدات الدولية. وتم تقديم فكرة اقتصاد المقاومة كتعبير للسياسة المشتبكة والاقتصاد المشتبك وكإطار نظري وتشغيلي لدوائر المواجهة في حقبة الثورات العربية والفياضية. ولكن الجهود لتأسيس نموذج بديل يواجه السلطات القمعية لا تزال مجزأة أو مقموعة. ولهذا السبب لم تظهر السياسة المشتبكة والاقتصاد المشتبك في الأرض الفلسطينية المحتلة كحركة اجتماعية في أعقاب الثورات العربية. ولكن كمجتمع حراك اجتماعي، بالنسبة للفلسطينيين، تعتبر ركائز وجذور الاقتصاد المشتبك سياسية في طبيعتها وخاضعة للديناميكيات الاجتماعية والتي يحركها الظلم والاضطهاد واللامساواة في حالات المواجهة والاشتباك.

ملاحظات

شكر وملاحظة: يشكر الكاتب مبادرة متابعة الدعم الدولي في فلسطين لترجمة الفصل للغة العربية في نيسان 2019. يذكر أن الفصل الأصلي باللغة الإنجليزية قد نشر في كتاب *"السياسة المشتبكة في الشرق الأوسط"* من تحرير البروفسور فواز جرجس عام 2015 ونشرته دار نشر بالغريف ماكميلان. لقراءة الفصل باللغة الإنجليزية يرجى زيارة الرابط الالكتروني التالي https://alaatartir.com/2015/09/30/contentious-economics-in-occupied-palestine/

1. أ. خليل، "جذور أوسلو: كيسنجر ومنظمة التحرير الفلسطينية وعملية السلام،" موجز سياسات الشبكة، أيلول 2013. تم الدخول إليه على الرابط: http://al-shabaka.org/sites/default/files/Khalil_ PolicyBrief_En_Sep_2013.pdf

2. ف. ليتش، "إعادة قراءة أسطورة الفياضية: تحليل ناقد لأجندة إصلاح السلطة الفلسطينية وبناء الدولة، 2008-2011،" ورقة بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012. تم الدخول إليه على الرابط: http://english.dohainstitute. org/file/get/758fcaf6-b678-4d85-b811-e80ce044eadc.pdf

3. ر. خالدي وص. سمور، "النيوليبرالية كتحرير: برنامج الدولة وإعادة تشكيل الحركة الوطنية الفلسطينية،" مجلة الدراسات الفلسطينية 40، 2 (2011): 6-25.

4. السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة الإصلاح والتنمية 2008-2011 (رام الله: السلطة الوطنية الفلسطينية، 2008)؛ السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطين: إنهاء الاحتلال وتأسيس الدولة (رام الله: السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009)؛ السلطة الوطنية الفلسطينية بناء دولة فلسطين: قصة نجاح (رام الله: السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011)؛ السلطة الوطنية الفلسطينية، بناء فلسطين: إنجازات وتحديات (رام الله: السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011).

5. السلطة الوطنية الفلسطينية، بناء فلسطين: إنجازات وتحديات، 7.

6. البنك الدولي، بناء الدولة الفلسطينية: الحفاظ على استدامة النمو والمؤسسات وتقديم الخدمات (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2011)؛ البنك الدولي، الحفاظ على استدامة الإنجازات في بناء المؤسسات الفلسطينية والنمو الاقتصادي (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2011)؛ صندوق النقد الدولي، الاقتصاد الكلي والإطار المالي للضفة الغربية وقطاع غزة: المراجعة السادسة للتقدم (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2011)؛ صندوق النقد الدولي، التجربة الأخيرة وأفق الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2011).

7. م. خان، "استراتيجيات بناء الدولة بعد أوسلو وحدودها" (ورقة مقدمة في محاضرة يوسف صايغ للتنمية 2010، رام الله، فلسطين، كانون أول 2010؛ ن. براون، "هل يبني الفلسطينيون دولة،" Carnegie Commentary 2010). تم الدخول إليه على الرابط: http://carnegieendowment.org/files/palestinian_state1.pdf؛ ن. براون، "فياض ليس المشكلة، لكن الفياضية ليست الحل لأزمة الفلسطينيين السياسية،" Carnegie Commentary، 2010. تم الدخول إليه على الرابط: http://www.carnegieen- dowment.org/files/fayyad_not_problem_2.pdf

8. باستثناء حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها بقيادة المجتمع المدني، والتي تكتسب الزخم مع مرور السنوات وتحقق نجاحات ملحوظة.

9. أ. هنية، سلالات الثورة: مشاكل الرأسمالية المعاصرة في الشرق الأوسط (لندن: هايماركت، 2013)، 120.

10. المصدر السابق؛ فواز أ. جرجس (محرر)، الشرق الأوسط الجديد: احتجاج وثورة في العالم العربي (نيويورك: مطبوعات جامعة كامبردج، 2013).

11. س. تارو، القوة في الحركة: الحركات الاجتماعية والسياسة المشتبكة (كامبريدج: مطبوعات جامعة كامبردج، 2012)، 6.

12. المصدر السابق، 9.

13. المصدر السابق، 4.

14. المصدر السابق، 6.

15. المصدر السابق، 33.

16. المصدر السابق، 6.

17. المصدر السابق، 7.

18. المصدر السابق، 7.

19. المصدر السابق، 8.

20. المصدر السابق، 8.

21. المصدر السابق، 9.

22. المصدر السابق، 28-29.

23. المصدر السابق، 29.

24. ج. باينن وفريدريك فايرل، الحركات الاجتماعية والحشد والمواجهة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الطبعة الثانية (ستانفورد، كاليفورنيا: مطبوعات جامعة ستانفورد، 2013)، 19.

25. ج. سيميانت، " La violence d’un repertoire: les sans-papiers en gréve de la faim "، et conflicts 9- 315-38 :(1993) 10.

26. ك. تيللي، الفرنسيون المشتبكون (كامبريدج: مطبوعات جامعة هارفارد، 1986)، 26.

27. أ. سويدلر، "الثقافة في العمل: رموز واستراتيجيات،" American Sociological Review 51 (1986): 273-86.

28. باينن وفايرل، الحركات الاجتماعية، 15.

29. براون، "هل يبني الفلسطينيون دولة"؛ "فياض ليس المشكلة"؛ ليتش، "إعادة قراءة أسطورة الفياضية"؛ يزيد صايغ، " بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ القطاع الأمني الفلسطيني والتحوّل السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة،" مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، شباط 2011. تم الدخول إليه على الرابط: https://carnegieendowment.org/files/gaza_west_bank_security.pdf

30. مذكور في باينن وفايرل، الحركات الاجتماعية، 25.

31. باينن وفايرل، الحركات الاجتماعية، 25.

32. تارو، القوة في الحركة، 33.

33. يبدو أن آراء تارو بشأن فلسطين إشكالية ومضللة ويشوبها التناقضات. ففي الطبعة الثالثة من كتابه القوة في الحركة، يعتبر تارو النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي بأنه "حرب أهلية بين اليهود والعرب" (107)، ويعتبر الانتفاضة الفلسطينية الأولى "مرحلة من التطرف" (174). كما وأن الرواية بشأن الأسطول التركي إلى غزة والمقدمة في مقدمة الكتاب (1-4) هي من طرف واحد وتدعم الرواية الإسرائيلية وغير موضوعية وتتغاضى عن حقائق أساسية وتحتوي جوانب كبيرة من عدم الدقة. وهذه الأشكال من الفهم تغض البصر عن مشروع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي والاحتلال العسكري، وعن عملية التطهير العرقي التي تمارسها إسرائيل منذ العام 1948.

34. باينن وفايرل، الحركات الاجتماعية، 7.

35. المصدر السابق، 8-9.

36. هنية، سلالات الثورة، 122.

37. أمل جمال، الحركة الوطنية الفلسطينية: سياسة المواجهة، 1967-2003 (إنديانا: مطبوعات جامعة إنديانا، 2005).

38. إ. عليمي، "تحديد سياق الإرهاب السياسي: منظور عمل جماعي لفهم التنظيم،" دراسات في النزاع والإرهاب 29 (2006): 263-83؛ إيتان عليمي، السياسة الإسرائيلية والسياسة المشتبكة (لندن: روتليدج، 2007)؛ إ. عليمي، "الحشد تحت تهديد السلاح: وضع نظرية لبنية الفرصة السياسية في بيئة قمعية للغاية،" الحشد 14 (2009): 219-37.

39. إ. مارتو (محرر)، المؤسسات المدنية وحركات الاحتجاج في إسرائيل: الحشد حول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني (نيويورك، بالغريف ماكميلان، 2009).

40. جولي م. نورمان، الانتفاضة الثانية: مقاومة مدنية (لندن: روتليدج، 2010).

41. ويندي بيرلمان، العنف واللاعنف والحركة الوطنية الفلسطينية (كامبريدج: مطبوعات جامعة كامبريدج، 2011).

42. في مجال الدراسات الفلسطينية، تتناول مجموعة من الأدبيات أبعاد مفاهيم المقاومة الاقتصادية والصمود. وتشمل عمل ف. النقيب، "المحطات الرئيسية في الفكر الاقتصادي النظري الفلسطيني،" ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، 4-5 كانون أول، 2007؛ ف. النقيب، مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني [ماس]، 2003)؛ الشبكة، "شبكة السياسات الفلسطينية،" العدد الاقتصادي الشبكة، 2011-2014. تم الدخول إليه على الرابط: http://al-shabaka.org/policy-brief/economic-issues؛ أ. منصور، اقتصاد الصمود (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984)؛ ج. كرزم، نحو تنمية زراعية بديلة تعتمد على ذاتها، (بيرزيت: برنامج الدراسات التنموية-جامعة بيرزيت، 2001). تم الدخول إليه على الرابط: http://sites.birzeit.edu/cds/research/ publications/2001/5.pdf؛ ع. سمارة، التنمية بالحماية الشعبية (رام

الله: المشرق للدراسات الاقتصادية والتنموية، 2005)؛ خ. نخلة، فلسطين: وطن للبيع (ترينتون: مطبوعات البحر الأحمر، 2011)؛ أ. هنية، "التنمية كنضال: مواجهة واقع القوة في فلسطين،" ورقة مقدمة في ورشة عمل التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مركز الدراسات التنموية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 23 حزيران، 2011؛ ر. خالدي وصبحي سمور، "النيوليبرالية كتحرير: برنامج الدولة وإعادة تشكيل الحركة الوطنية الفلسطينية،" مجلة الدراسات الفلسطينية 40، العدد 2 (2011): 6-25؛ ع. الترتير وسام بحور وسامر عبد النور، " التغلب على الاتكالية، وبناء اقتصادٍ مقاوم،" موجز السياسات الشبكة، شباط 2012. تم الدخول إليه على الرابط: http://www.al-shabaka.org/sites/default/files/policybrief/en/ defeating-dependency-creating-resistance-economy/defeating-dependency-creating- resistance-economy.pdf؛ ع. الترتير وإ. الشقاقي "التنمية كأداة للمقاومة والتحرر"، في دراسات نقدية في التنمية في فلسطين، تحرير ن. شاهين (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2013)، 13-40؛ مركز دراسات التنمية-جامعة بيرزيت، حوار عام بشأن بدائل المساعدات والتنمية النيوليبرالية في الأرض الفلسطينية المحتلة (بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2011)؛ مؤسسة دالية، دعوة من المجتمع المدني الفلسطيني للمجتمع الدولي لاحترام حقنا بتقرير المصير في نظام المساعدات، مؤسسة دالية، 2011. تم الدخول إليه على الرابط: http://www.dalia.ps/ files/pAppealForRights.pdf؛ بيسان، دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2013)؛ بيسان، وهم التنمية (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011).

43. يعتبر البعض أن مفهوم اقتصاد المقاومة يوحي بالسلبية والعنف والعداء. ويعتبرونه فكرة متشائمة ورجعية وقديمة. كما ويعتبرونه غير واقعي وخيالي وغير مجدي من ناحية اقتصادية وسياسية أيضاً. وفضلاً عن ذلك، يجادلون أنه مجرد مفهوم عاطفي لتوجهات قديمة. ولكنني أقول إن فكرة اقتصاد المقاومة تمثل العكس تماماً لما يقترحه المعارضون لها، فالاقتصاد المقاوم جذوره في السياق المحلي وبني للاستجابة للواقع على الأرض من خلال الإقرار بإمكانيات الشعب واستهداف توسيع قدراتهم. وهي توجه يفهم التنمية كحرية وكرامة، وهي قائمة على الاشتباك مع السلطات القمعية على المدى القصير ولكن برؤية متفائلة واستراتيجية للمجالات الاقتصادية والسياسية. وهي مفهوم يحتفي بالمقاومة من خلال الممارسة كالمصدر الرئيسي للحصول على الحقوق في ظل الإخضاع الاستعماري والظروف الاستبدادية. ويقوم إرث هذا المفهوم على إرث حركة المقاومة نفسها في السياق الفلسطيني. وفكرياً، يقوم أيضاً على إرث غني من إنتاج الأبحاث والمعرفة القائمة على الثورة، كما يذكرنا فارس جقمان (2014) من خلال توظيف مفهوم "الباحثين المقاتلين". ويمكن الوصول إلى إيضاح إضافي بشأن فكرة اقتصاد المقاومة في القسم الأخير من هذا الفصل.

44. تعتبر التنمية العكسية أو عملية اللاتنمية "التقطيع المقصود والمنهجي للاقتصاد الأصلي من قبل اقتصاد مهيمن، بحيث لا تكون الإمكانيات الاقتصادية –والاجتماعية أيضاً – مشوهة بحسب، بل محرومة أيضاً" (س. روي، سلام فاشل، غزة والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي (لندن: مطبوعات بلوتو، 2007)، 33). وبالتالي، فإن التنمية العكسية أو اللاتنمية هي عملية تعيق التنمية من خلال "حرمان أو سلب الاقتصاد من قدراته وإمكانياته على تحقيق تحول بنيوي منطقي [أي، للأنماط الطبيعية للنمو والتنمية] ومنع ظهور أي تدابير للتصحيح الذاتي" (س. روي، قطاع غزة: الاقتصاد السياسي للتنمية العكسية (واشنطن العاصمة: معهد الدراسات الفلسطينية، 1995)، 128). والتنمية العكسية أو اللاتنمية "تظهر حين يتم إعاقة العلاقات الاقتصادية الطبيعية أو التخلي عنها، ومنع أي ترتيب منطقي للاقتصاد أو أجزائه ذات العلاقة، والقضاء على القدرة الإنتاجية وإعاقة النمو المستدام... ومع مرور الوقت، لا تمثل التنمية العكسية ما هو أقل من حرمان الإمكانيات الاقتصادية" (س. روي، تمهيد، في م. تيرنر عأ شويكي، إنهاء استعمار الاقتصاد السياسي الفلسطيني: التنمية العكسية وما بعدها، (نيويورك: بالغريف ماكميلان، 2014)، X.).

45. للمزيد بشأن إطار أوسلو الاقتصادي، يرجى الرجوع إلى ج. وايلدمان وع. الترتير، " ألم يحن الوقت بعد لدفن نموذج معونة أوسلو؟" موجز سياسات الشبكة، أيلول 2013. تم الدخول إليه على الرابط: http://al-shabaka.org/sites/default/files/TartirWilde- man_PolicyBrief_En_Sep_2013.pdf.

46. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، رام الله، 2003. http://www.palestinianba-siclaw.org/basic-law/2003-amended-basic-law.

47. ع. الترتير، القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: "تنمية" في اتجاه واحد؟ (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012)؛ طارق دعنا، " الرأسمالية الفلسطينية المتمادية،" موجز سياسات الشبكة، كانون ثاني 2014. تم الدخول إليه على الرابط: http://al-shabaka.org/sites/default/files/Dana_PolicyBrief_En_ Jan_2014.pdf؛ خليل

نخلة، " أوسلو إذ تستبدل الاستعمار الاقتصادي الجديد بالتحرر،" تعقيب للشبكة، نيسان 2014. تم الدخول إليه على الرابط: http://al-shabaka. org/sites/default/files/Nakhleh_Commentary_En_Apr_2014.pdf.

48. أ. لي مور، المساعدة الدولية للفلسطينيين بعد أوسلو: ذنب سياسي، أموال مهدورة (لندن: روتليدج، 2008).

49. ش. هيفر، الاقتصاد السياسي للاحتلال الإسرائيلي: قمع أبعد من الاستغلال (نيويورك: مطبوعات بلوتو، 2010).

50. م. خان وجورج جقمان وإنغ أموندسون، تشكيل الدولة في فلسطين: الجدوى والحوكمة خلال تحول اجتماعي (لندن: روتليدج كرزون، 2004)؛ سري حنفي وليندا طبر، نشوء نخبة فلسطينية معولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمؤسسات الأهلية المحلية (بيروت: مواطن، المعهد الفلسطيني لدراسات الديمقراطية ومعهد دراسات القدس، 2005)؛ لي مور، المساعدة الدولية.

51. ص. سمور، "وعود وحدود المظاهرات الاقتصادية في الضفة الغربية،" في الربيع العربي: انتفاضات، قوى، تدخلات، تحرير كجيتيل فوسهاغن (نيويورك: كتب بارغان، 2014)، 68.

52. السلطة الوطنية الفلسطينية، بناء دولة فلسطينية؛ نحو السلام والازدهار (رام الله: السلطة الوطنية الفلسطينية، 2007)، 18.

53. خان، "استراتيجيات بناء الدولة بعد أوسلو."

54. سمور، "وعود وحدود،" 70.

55. هنية، سلالات الثورة، 118.

56. المصدر السابق.

57. المصدر السابق.

58. إ. الشقاقي، "الاتجاهات الاقتصادية والتنموية التي تعزز المقاومة والصمود" (ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي لمركز مسارات، رام الله، فلسطين، نيسان 2014). تم الدخول إليها على الرابط: http://www.masarat.ps/sites/default/files/content_files/brhym_lshqqy.pdf

59. هنية، سلالات الثورة، 119.

60. المصدر السابق، 119.

61. المصدر السابق، 120.

62. براون، "هل يبني الفلسطينيون دولة،" 2.

63. المصدر السابق، 10.

64. سمور، "وعود وحدود المظاهرات الاقتصادية،" 67.

65. هنية، سلالات الثورة، 110.

66. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-قاعدة بيانات لجنة المساعدات التنموية، قاعدة بيانات إحصائيات التنمية الدولية 2014. تم الدخول إليها على الرابط: http://stats.oecd.org/qwids/

67. ماس-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، "نشرة الأمن الغذائي،" 6 (شتاء 2012). تم الدخول إليه على الرابط: http://www.mas.ps/Newsite/webfm_send/298.

68. ب.، وهم التنمية (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011).

69. ر. خالدي، "النظر للمستقبل: تنمية مؤسسات تتمتع بالسيادة وإنشاء اقتصاد فلسطيني مستدام" (ورقة مقدمة في ندوة الأمم المتحدة بشأن المساعدات للشعب الفلسطيني، حشد الجهود الدولية دعماً لبرنامج الحكومة الفلسطينية لبناء الدولة، هيلسنكي، 28-29 نيسان، 2011).

70. ر. خالدي، "مقابلة: رجا خالدي بشأن الإجماع النيوليبرالي في فلسطين،" الانتفاضة الإلكترونية، 2011. تم الدخول إليها على الرابط: http://electronicintifada.net/content/interview- raja-khalidi-neoliberal-consensus-palestine/9870.

71. س. عبد النور وعلاء الترتير ورامي زريق، "زراعة فلسطين من أجل الحرية،" موجز سياسات الشبكة، تموز 2012. تم الدخول إليه على الرابط: http://al-shabaka.org/sites/default/files/Abdelnour_et_al_PolicyBrief_Eng_July_2012.pdf

72. س. بحور، "الهلوسات الاقتصادية الفلسطينية،" هذا الأسبوع في فلسطين، 2011. تم الدخول إليه على الرابط: http://www.thisweekinpalestine.com/details.php?id=3596&ed=202&edid=202؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير بشأن مساعدات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2011)؛ صندوق النقد الدولي، التجربة الأخيرة وأفق الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2013).

73. خ. نخلة، وهم التنمية الفلسطينية: مساعدات سياسية وخداع مستدام (القدس: الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية – باسيا، 2004)؛ خليل نخلة، فلسطين: وطن للبيع (ترينتون: مطبوعات البحر الأحمر، 2011).

74. س. تغديسي راد، الاقتصاد السياسي للمساعدات في فلسطين: إعفاء من النزاع أم تأخير التنمية (لندن: روتليدج وLMEI، 2011)؛ جيريمي وايلدمان، "لماذا مشاريع المساعدات في فلسطين محتم لها الفشل،" الانتفاضة الإلكترونية، 6 أيلول 2012. تم الدخول إليه على الرابط: http://electronicintifada.net/content/why-aid-projects-palestine-are-doomed-fail/11642

75. تم تحديد تصنيف النقاد والذرائعين في كتاب د. موس "حصد التنمية" (د. موس، حصد التنمية: إنثوغرافيا سياسة المساعدات والممارسة [لندن: مطبوعات بلوتو، 2005])، للمزيد من التوضيح، يرجى الرجوع إلى ج. وايلدمان وع. الترتير، "غير مستعدون للتغير ومصممون على الفشل: مساعدات المانحين في فلسطين المحتلة بعد الثورات العربية،" سياسات المتوسط 19، العدد 3 (2014): 431-49. استُخدمت هذه الورقة لكتابة هذا الفصل.

76. نخلة، فلسطين؛ خالدي وسمور، النيوليبرالية كتحرير؛ ر. خالدي وس. تغديسي راد، الأبعاد الاقتصادية لاحتلال مطول: الاستمرارية والتغيير في السياسة الإسرائيلية نحو الاقتصاد الفلسطيني (جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2009)؛ علاء الترتير وسام بحور وسامر عبد النور، " التغلب على الاتكالية، وبناء اقتصادٍ مقاوم،" موجز سياسات الشبكة، شباط 2012. تم الدخول إليه على الرابط: http://www.al-shabaka.org/sites/default/files/policybrief/en/defeating-dependency-creating-resistance-economy/defeating-dependency-creat- ing-resistance-economy.pdf

77. ج. زانوتي، "المساعدات الخارجية الأمريكية للفلسطينيين،" خدمات بحوث الكونغرس، 18 كانون ثاني 2013. تم الدخول إليه على الرابط: http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

78. مظاهرة ضد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في 10 أيلول 2011 في رام الله. يمكن الوصول إلى صور للمظاهرة على صفحة الفيسبوك الخاصة بالحراك الشبابي المستقل. تم الدخول إليها على الرابط: https://www.facebook.com/media/set/?set=oa.159277987491886&type=1

79. كان مصمما البوسترات حافظ عمر (حيطان) ووليد إدريس (بوسترات فلسطين) من الشخصيات الرئيسية في هذا المجال.

80. فلسطينيون من أجل الكرامة، "شباب فلسطينيون يغلقون مكتب الاتحاد الأوروبي في رام الله،" حركة المقاطعة، 21 أيلول 2012. تم الدخول إليه على الرابط: http://bit.ly/1beCJCK

81. المصدر السابق.

82. "مظاهرة أمام مكتب الممثلية اليابانية في البيرة ضد التطبيع،" القدس، 3 حزيران 2013. تم الدخول إليه على الرابط: http://bit.ly/1beCTu5

83. سمور،" وعود وحدود المظاهرات الاقتصادية،" 72.

84. فلسطينيون من أجل الكرامة، "مسيرة جماهيرية تطالب بالعدالة الاجتماعية يوم الثلاثاء الموافق 11 أيلول في الساعة 5:00 مساءً في رام الله" 11 أيلول 2012. تم الدخول إليه على الرابط: http://on.fb.me/1beCkQM

85. مع ظهور المظاهرات والاحتجاجات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، حولت الحكومة الإسرائيلية طوعاً دفعة مقدمة من عائدات الضرائب التي تجمعها إسرائيل للسلطة الفلسطينية، كما وطلبت إسرائيل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منح أموال إضافية للسلطة الفلسطينية. كما وأزالت إسرائيل عدد من الحواجز في الضفة الغربية وأصدرت عدد أكبر من التصاريح للعمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل ومستعمراتها في الضفة الغربية. وكان ذلك بسبب خوف إسرائيل من تحول هذه المظاهرات الاقتصادية إلى انتفاضة ضد السلطة الفلسطينية وإسرائيل تهدد الإطار العام لاتفاقية أوسلو.

86. خالدي، بعد الربيع العربي في فلسطين، 2012.

87. ببساطة، أدى بروتوكول باريس إلى مأسسة السيطرة الإسرائيلية التامة على الاقتصاد الفلسطيني وألزم السلطة الفلسطينية باتباع القرارات التي تتخذها إسرائيل فيما يتعلق بالضرائب والأسعار. وكما يوجز سمور، بروتوكول باريس "منح إسرائيل الحق بجمع الضرائب التجارية شهرياً نيابة عن السلطة الفلسطينية (وبالتالي لديها السيطرة على حوالي ثلثي مجموع عائدات السلطة الفلسطينية)؛ ومنحها أيضاً الحق بتحديد ضريبة القيمة المضافة لدى السلطة الفلسطينية بما لا يقل عن 2 في المائة أدنى من الضريبة في إسرائيل بالرغم من الفارق الكبير في حجم الاقتصادين والدخل الشخصي (كي لا يتم تهديد المنتجين الإسرائيليين)؛ والحق بإجبار السلطة الفلسطينية على استيراد الوقود والكهرباء من إسرائيل بأسعار الاستهلاك الإسرائيلية." (سمور 2014: 72). لتوضيح إضافي، يرجى قراءة هبة حسيني ورجا خالدي، "إصلاح بروتوكول باريس بعد عشرين عاماً: أسئلة متكررة لمصلحين متفانين،" جدلية، 6 شباط 2013. تم الدخول إليه على الرابط: http:// www.jadaliyya.com/pages/index/10023/fixing-the-paris-protocol-twenty-years- later_frequ

88. سمور، "وعود وحدود المظاهرات الاقتصادية،" 73.

89. تارو، القوة في الحركة، 34.

90. ص. عمروف، "من الفياضية إلى اقتصاد المقاومة: تغيير الوجهات في فلسطين المحتلة،" مقابلة مع علاء الترتير، مجلة كلمات 3، العدد 8 (2013): 43-45.

91. فلسطينيون من أجل الكرامة، "مسيرة جماهيرية تطالب بالعدالة الاجتماعية يوم الثلاثاء الموافق 11 أيلول في الساعة 5:00 مساءً في رام الله" 11 أيلول 2012. تم الدخول إليه على الرابط: http://on.fb.me/1beCkQM

92. ع. برغوثي، "المقاومة كشرط أساسي للتنمية في السياق الاستعماري: حملة المقاطعة كمثال،" ورقة عمل، مركز الدراسات التنموية-جامعة بيرزيت، 2011. تم الدخول إليها على الرابط: http://sites.birzeit.edu/cds/publica- tions/2011/erisistance.pdf

93. نخلة، وهم التنمية الفلسطينية؛ نخلة، فلسطين وطن للبيع؛ عادل سمارة، "التنمية بالحماية الشعبية" (رام الله: المشرق للدراسات الاقتصادية والتنموية، 2005): مركز الدراسات التنموية-جامعة بيرزيت، حوار عام حول بدائل المساعدات والتنمية النيوليبرالية في الأرض الفلسطينية المحتلة (بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2011)؛ علي القادري، "خطوط عريضة للحق بالتنمية الاقتصادية في العالم العربي،" Read World Economics Review، 56، 11 آذار 2011. تم الدخول إليها على الرابط: http://rwer. wordpress.com/2011/03/11/rwer-issue-56-ali-kadri/؛ علي القادري، "الأمن والسيادة واللاتنمية في العالم العربي،" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 26 كانون ثاني 2011. تم الدخول إليها على الرابط: http://english.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=f4c16d5a-893e-4b10-bce4- fda7bb6493c7&resourceId=db288f4f- c55c-4e3f-825f-1e9fe6f8578f